النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏⵉ

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

| العدد : 647 | من 26 مارس الى 01 أبريل 2026 | الثمن: 5 دراهم

| جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براجع | مدير النشر : الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

تردي الأوضاع الاجتماعية يعري أكذوبة الدولة الاجتماعية

09 08 07

محمد جعفر:

ضيف العدد

لازال الجنوب يعاني من سياسة المغرب غير النافع، رغم الثروات المعدنية وغيرها التي تزخر بها مناطقه و لا تستفيد منها الساكنة في مجال الشغل وإعادة توزيع الثروة والمساهمة في تطوير البنية التحتية والتجهيزات الأساسية... 15

هل سيدفع ترامب الى حرب التدمير الشامل في الشرق الأوسط 12

هشاشة البنيات التحتية بالمغرب وجه آخر للسياسات المخزنية الطبقية 06

كلمة العدد:

في ذكرى 23 مارس، شباب وشعب دائم الانتفاض

يخلد الشعب المغربي ومعه القوى الديمقراطية ذكرى الانتفاضة المجيدة 23مارس من كل سنة،باعتبارها ذاكرة حية منذ61سنة تشهد على واقع مأزوم يربط ماضي الانتهاكات الجسيمة للنظام بحاضر لم يتقدم سوى نحو المزيد من قمع الحريات والتضييق على حركة النضال الجماهيري الشعبي بمختلف فئاتها.

بين هذه الذكرى والذاكرة، تسجل الشبيبة المغربية ملاحم نضالية كبيرة في مواجهة السياسات والمخططات الطبقية التي تعصف بمكتسبات قدم من أجلها الشعب المغربي وفي مقدمته الطبقة العاملة تضحيات كبيرة.لقد واجهت الشبيبة المغربية الاصلاحات التخريبية التصفوية للحق في التعليم كما واجهت وتواجه انسحاب الدولة تدريجيا من مسؤولياتها في قطاع الصحة والتشغيل وكل القطاعات الحيوية التي تعتبرها هذه الدولة قطاعات غير منتجة استجابة لاملاءات المؤسسات المالية للأمبرالية وتعميقا للتبعية وسياسات التقشف التي تضرب مصالح عموم الجماهير الشعبية لفائدة الكتلة الطبقية السائدة.

يواصل النظام المخزني ومن فوقه الأوامر الصارمة للمؤسسات الرأسمالية الى جر حكومته الى التطبيق الأمثل للتعليمات والمزيد من التقشف وتحلل الدولة من كل مسؤولياتها عبر خوصصة القطاعات والخدمات العمومية وفي مقدمتها الخدمات والبنيات التحتية والطواقم الطبية الضرورية في مجال تطبيب وصحة المواطنات والمواطنين ضمانا لحقهم في الوصول الى العلاج. كما تم تصفية التعليم العمومي لحساب المدارس والمعاهد الخاصة بما يخدم مشاريع ومخططات الكتلة الطبقية السائدة،والاكتفاء بمؤسسات «عمومية» تعمل في أحسن الأحوال عى تخريج اليد العاملة القابلة للاستغلال والاضطهاد الطبقيين...

تبقى نفس السياقات مساعدة للانفجار وتجدد الفعل الاحتجاجي أمام مخلفات السياسات العمومية الفاشلة والأزمة البنيوية.الشباب الأكثر تعرضا لمخاطر وكوارث هذه المخططات التي تضرب الحلم والمستقبل الذي يحمله جيل آخر ذو بعد «عالمي».ولأجل ذلك يتقدم الاحتجاجات الجماهيرية ومن تم يكون قد راكم شباب المغرب تجارب متنوعة واجه فيها الفساد والاستبداد والافتراس من خلال نضالات الحركة الطلابية وخاصة النضالات الأخيرة في كليات الطب والصيدلة التي عرفت توقيفا للدراسة بما فيها التطبيقية ونضالات خريجي معاهد تكوين المرضين والممرضات،نضالات حركة المعطلين،الحراك التعليمي ونضالات حركة 20فبراير المجيدة...لا بد لهذه التجارب المتراكمة في ذاكرة هذا الجيل الجديد جيل الرقميات والتواصل السريع،فضلا على المعارف والخبرات التواصلية ليتقدم بحركة النضال في صيغ متجددة في شكلها، لكنها بنفس المطالب التي بقيت محجوزة لدى الحكومات المتعاقبة دون أن يقدم لها أجوبة كافية أوسياسات بديلة يفتقد اليها أصلا نظام تبعي فاقد للسيادة أصلا على قراراته السياسية.

انها تجربة نضالية لها كامل حظوظ النجاح،مادامت هذه الحركة المناضلة تتوفر على مقومات هامة تجعلها قادرة على فتح آفاق رحبة متى توافرت بعض المقومات مثل:

تطويرقدرات تواصلية كبيرة وقدرة على التعبئة في أوساط مختلفة.

بحث في أولوية المطالب،استعجاليتها وطبيعتها الاجتماعية وانتشار المعنيين بها على جغرافية واسعة.

الرفع من الوعي الحسي الفردي وسط الشباب الى وعي جماعي هادف.

امكانية الفعل بواسطة تنظيمات مرنة وباساليب الديمقراطية المباشرة.

هذه المقومات وغيرها،تجعل من حركة انضال الشبيبي صمام أمان لضمان استمراريتها في مدة زمنية أطول.ومن الضروري والحاسم أن تتمتع تنظيماتها بأشكال تنظيمية أرقى بما يمكنها من تدبير كثير من شؤونها وتنسيق عملها مع ضرورات تمنيعها من المتربصين وخدام الدولة البوليسية.كما أن الحركة معنية بشكل كبير كلما تقدمت أشكالها النضالية الى ربط تنسيقات مع القوى المناضلة وضد المخزن وكل من يواجه السياسات اللاشعبية والطبقية التي تدفع الجماهير الشعبية وضمنها شرائح واسعة من الشباب المناضل من أجل مجتمع المساواة والكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية.

> عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء > الهاتف: 0668671174 > ملف الصحافة : 6 ص 1995 > رقم الايداع القانوني: 1995 /104

annahjad@gmail.com | www.annahjaddimocrati.org | السحب: Anteprima

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تدعو لإحياء يوم الأرض الفلسطيني

يخلّد الشعب الفلسطيني، وكافة الأحرار والحرائر وشعوب العالم، يوم 30 مارس 2026، الذكرى 50 ليوم الأرض، المسجلة بدماء الشعب الفلسطيني، دفاعا عن أرضه وعن قضيته العادلة والمشروعة، رغم كافة جرائم الكيان الصهيوني الاستعماري الإحلالي، التي يسعى – بدعم الغرب الإمبريالي، بقيادة أمريكا، وتواطؤ الأنظمة العربية والإسلامية – إلى تصفيتها بالتهجير والإبادة الجماعية.

وتأتي الذكرى 50 هذه السنة في سياق وطني إقليمي ودولي عناوينه الرئيسة:

وطنيا: المزيد من التوغل في التطبيع المخزي للنظام مع الكيان الصهيوني على كافة الأصعدة، بل والانخراط في جوقة المصطفين مع العدوان الصهيو-أمريكي ضد إيران.

إقليميا: بالاستمرار في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها كيان الإجرام الصهيوني ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، في محاولة فرض وضع "شرق أوسط جديد" في المنطقة.

ودوليا: بالتصعيد الذي تعرفه المنطقة، بفعل السياسة العدوانية للولايات المتحدة الأمريكية، المطبوعة بسعيها المستمر للهيمنة على مقدرات الشعوب ومصادرة حقوقها في تقرير مصيرها مهددة بذلك السلم والأمن العالميين.

والجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، أمام هذه الأوضاع، تنادي مختلف فروعها وكافة القوى المناضلة، السياسية والنقابية والحقوقية والنسائية والشبابية والجمعوية، بإحياء يوم الأرض بوقفات إضافة إلى ندوات فكرية وأنشطة مختلفة. وتدعو للمشاركة المكثفة في الوقفة الاحتجاجية التي ستنظم مركزيا، يوم الإثنين 30 مارس 2026 على الساعة السادسة مساء أمام البرلمان، تخليدا ليوم الأرض، بالتزامن مع اليوم الوطني الاحتجاجي الثلاثين للتعبير عن:

أولا: الاستمرار في النضال الداعم لفلسطين المقاومة والصمود ومن أجل إسقاط التطبيع.

ثانيا: إدانة العدوان الصهيو-أمريكي على إيران ولبنان وكل الجهات الداعمة له في هذه الحرب القذرة التي تخرق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والمطالبة بوقف الحرب وجلاء القواعد العسكرية الأمريكية عن المنطقة.

ثالثا: دعوته منظمة الأمم المتحدة وكافة مؤسساتها، العمل من أجل وضع حد للعربدة الأمريكية الصهيونية، التي أصبحت خارج أية مساءلة أو عقاب والتي قد تزج بالعالم في حرب مدمرة.

السكرتارية الوطنية
الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الصادر عقب اجتماعه الدوري العادي بتاريخ 21 مارس 2026

عقد المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان اجتماعه الدوري العادي يوم السبت 21 مارس 2026، مصادفا اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري، الذي تخلده الأمم المتحدة والحركة الحقوقية في العالم، والذي حل هذه السنة في سياق استشرت فيه الممارسات العنصرية، وتصاعدت فيه سياسات الميز العنصري في العديد من بقاع العالم، ارتكبت أفظعها من طرف جيش الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، من جرائم تطهير عرقي وإبادة جماعية وفصل عنصري.

كما انعقد الاجتماع عشية الذكرى 51 لانتفاضة 23 مارس التي تحل قبيل اليوم الدولي للحق في معرفة الحقيقة بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكرامة الضحايا، والذي يخلده العالم في 24 مارس من كل سنة. وبهاتين المناسبتين يذكر المكتب المركزي بمطالب الجمعية بشأن كشف الحقيقة كاملة حول الانتهاكات الجسيمة التي ترتبت عن قمع انتفاضة 23 مارس 65 وكافة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الشعب المغربي، ومتابعة المسؤولين عنها وجبر الضرر الفردي والجماعي. وسيصدر المكتب المركزي بيانا خاصا في الموضوع.

وبعد إنهاء جدول أعماله، قرر المكتب المركزي تبليغ الرأي العام ما يلي:

على المستوى الدولي والإقليمي، عبر المكتب عما يلي :

ـ إدانته لاستمرار الغطرسة الصهيو-أمريكية على العديد من الشعوب في بلدان الشرق الأوسط تتجسد في مواصلة الكيان الصهيوني إبادة الشعب الفلسطيني في غزة والضفة، والقصف الإجرامي للبنان وسقوط أكثر من ألف شهيد على إثره، إضافة إلى العدوان الهمجي للجيش الأمريكي على إيران وقتل آلاف المدنيين واغتيال قادته، واستهداف تاريخ وذاكرة شعوب المنطقة عبر قصف مراكزها العلمية في حرب قذرة لم يشهد التاريخ الحديث أبشع منها، استهدفت المدنيين ومقومات حياتهم، كما استهدفت المؤسسات الأكاديمية والثقافية والاقتصادية مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار المجتمعي ويهدد مستقبل شعوب المنطقة برمتها، في خرق صارخ لمبادئ القانون الدولي؛

ـ استنكاره لموقف المتفرج لدول العالم أمام الفظاعات التي ترتكب في السودان ضد المدنيين في حرب لا متناهية يؤدي فيها المدنيون الثمن باهظا وخاصة منهم النساء أمام مرأى ومسمع المنتظم الدولي الذي لا يبدل أي جهد لوقفها؛

ـ إشادته بالتضامن العالمي مع الشعب الكوبي وصمود هذا الأخير في وجه عربدة الإمبريالية الأمريكية وانتهاكها السافر للمعايير الإنسانية والقانون الدولي في سياستها المعادية له منذ عقود؛

ـ مساندته للحركة الحقوقية والمدافعين/ات عن حقوق الإنسان في كل من الجزائر وتونس الذين يتعرضون للتضييق والقمع، معبرا عن إدانته لقرار منع ائتلاف عائلات المختطفين بالجزائر وتشميع مقراتها من طرف السلطات الجزائرية، وللاعتقالات التي يتعرض لها النشطاء والناشطات التونسيين/ التونسيات، من ضمنهم المشرفون على تنظيم أسطول الصمود المغاربي بتونس والمناضلة السعدية مصباح وغيرهم، مطالبا حكومتي البلدين بالتراجع عن هذه الانتهاكات واحترام التزاماتهما الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وعلى المستوى الوطني توقف المكتب المركزي عند العديد من القضايا والملفات خلص بشأنها إلى ما يلي:

ـ أسفه لاضطرار المقررة الأممية الخاصة المعنية بمناهضة التعذيب وغيره من الممارسات المهينة والحاطة بالكرامة، لتأجيل زيارتها للمغرب، ومطالبته السلطات المغربية بالتسريع بإعادة برمجة زيارتها، نظرا لدورها في مرافقة الدولة للتنفيذ الأمثل لمقتضيات الاتفاقية ذات الصلة التي صادقت عليها دون الامتثال الفعلي لها، ولأهمية الزيارة في ما تشكله من دعم لنضال الحركة الحقوقية المغربية من أجل القضاء على ممارسات التعذيب ببلادنا؛

ـ استهجانه للأوضاع المتردية جدا في مجال الرعاية الصحية وتخلف منظومة الصحة العمومية، وهو ما يعكسه الوضع في عدد من المستشفيات والمستوصفات ـ حيث تتكرر حالات الولادة في الشارع العام كما وقع في خنيفرة، والوفيات بسبب الإهمال كما حدث في شيشاوة، بالإضافة إلى الغلاء الفاحش للأدوية؛

ـ تضامنه مع الشغيلة التي تخوض اعتصامات وإضرابات في عدد من المدن بسبب التدهور الذي تعرفه الحقوق الشغلية، والإغلاقات اللاقانونية للمعامل والتي تتم بتواطؤ من السلطات المحلية، مما يهدد ما يفوق ألفي أسرة بالتشرد والهشاشة، من ضمنها أسر عاملات سيكوميك وعاملات وعمال ناماطيكس ونيكا بطنجة غيرهما...

ـ دانته لتواتر الاعتقالات بسبب الرأي والتعبير، والتي مست عددا من المناضلين والمدونين ـ في مقدمتهم عضوا الجمعية محمد أيت الوسكاري بفرع تادلة، وليمام أيت الجديدة بفرع السمارة اللذين صدرت في حقهما أحكام جائرة ـ وتجدد انتهاك حرية المعتقد بتطبيق الفصل 222 من القانون الجنائي الموروث من القوانين الاستعمارية، وتوالي المحاكمات السياسية التي تنضاف إلى ما تعرض له شباب جيل زد، حيث يتواصل النطق بأحكام جائرة ضدهم، ويستمر الاعتقال الاحتياطي للعديد منهم، من ضمنهم قاصرون، مما أدخل عائلاتهم في حالة من الحزن والغضب، بسبب تلك الأحكام الظالمة التي انضاف إليها الحرمان جورا لبعض المعتقلين وللمفرج عنهم من استئناف دراستهم. ويتابع المكتب المركزي هذه الانتهاكات على مستوى العديد من الفروع، ويؤازر محامو/ات الجمعية عددا من المتابعين والمعتقلين في إطارها؛

ـ دعمه لطلبة جامعة ابن طفيل الذين تم طردهم تعسفا، وقد سبق للمكتب المركزي أن أصدر بيانا خاصا حول هذه القرارات التعسفية التي تعد انتهاكا للحق في التعليم، كما هي انتهاك للحق في التعبير والممارسة النقابية لما للقرار من ارتباط بالنشاط النقابي لضحاياه؛ ويطالب المكتب المركزي السلطات المعنية بالتراجع عنه. ويسجل أيضا، مساندته للمعركة النقابية لطلبة جامعات الطب، مطالبا بفتح حوار مع ممثليهم والاستجابة لمطالبهم المشروعة؛

ـ شجبه للارتفاع الصاروخي للأسعار الذي تفاقم في المدة الأخيرة، وخاصة أسعار المواد الأساسية والأولية، من ضمنها المحروقات التي يتم استغلال الحرب في الشرق الأوسط من طرف بعض اللوبيات لتبرير الزيادات في ثمنها قبل أن يكون لها فعلا تأثير على الأسعار، في سياق يسود فيه تضارب المصالح وغياب المراقبة والمحاسبة، مما ينتج عنه انتهاك سافر للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأغلبية الساحقة من الشعب المغربي؛

ـ تنديده بالانتهاكات المتكررة والمتتالية للحق في الحياة لمواطنين مقبلين على الهجرة بطريقة غير نظامية في العديد من المناطق، بسبب التشديد المتزايد للسياسات الأوروبية في مجال الهجرة، ولجوء المرشحين للهجرة إلى مسالك أصعب، أو بسبب ارتكاب سلطاتها لانتهاكات خطيرة ضد المهاجرين الذين يصلون لسواحلها، وقبول المغرب لعب دور الدركي وحماية مصالحها، حيث سجل على الأقل 16 حالة في الأشهر الثلاثة الأخيرة؛

ـ اعتزازه بالتقدير الذي حظي به المعتقل السياسي ناصر الزفزافي من طرف منظمة فريدم هاوس، التي صنفته ضمن قائمة المدافعين عن الديمقراطية المعتقلين عالميا، في إطار برامجها العالمية المخصصة للدفاع عن معتقلي الرأي، والدعوة إلى إطلاق سراحهم، ويجدد المكتب المركزي مطالبته بإطلاق سراح معتقلي حراك الريف الذين يتعرضون لانتقام مقيت وظلم كبير، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، من ضمنهم معتقلة الرأي ابتسام الأشقر، التي تعيش ظروفا صحية جد صعبة في السجن.

وعلى مستوى القضايا الداخلية للجمعية:

ـ تابع المكتب المركزي الاستعدادات لعقد الدورة الثالثة للجنة الإدارية المقررة يوم 11 أبريل المقبل؛

ـ وضع آخر الترتيبات لتنظيم الدورة التكوينية يومي 28 و29 مارس بالرباط لفائدة 30 من المناضلين والمناضلات العاملين/ات في مجال الدراسات والعمل الحقوقي الشبابي وحقوق النساء والمساواة؛

ـ الوقوف على الوضعية التنظيمية للفروع لإعادة جدولة الزيارات التنظيمية التي توقفت بسبب سوء أحوال الطقس؛

ـ مواصلة الاشتغال على التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان خلال سنة 2025.

المكتب المركزي
الرباط، في 21 مارس 2026

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تجدد المطالبة بتنفيذ إتفاقات 26 أبريل 2011 و10 و26 دجنبر 2023، وتعتبر المنتدى الوطني للمدرس محاولة لتبييض فشل السياسات التعليمية بالمغرب

في سياق يتسم بانفجار الغضب داخل قطاع التعليم، واستمرار الانهيار الممنهج للمدرسة العمومية، تقدم وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة على تنظيم ما يسمى "المنتدى الوطني للمدرس" في نسخته الثانية، في خطوة نعتبرها محاولة مكشوفة لتضليل الرأي العام التعليمي، والالتفاف على المطالب العادلة والمشروعة للشغيلة التعليمية.

إننا، في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي، نؤكد أن هذا المنتدى ليس سوى حلقة جديدة في مسلسل تبييض الفشل الرسمي، وأداة لتكريس سياسة الهروب إلى الأمام، بدل مواجهة جوهر الأزمة الحقيقية للتعليم ببلادنا، فهو ليس فضاءً للحل، بل آلية لاحتواء الوضع المتفجر بقطاع التعليم، ومحاولة بائسة لإعادة توجيه النقاش بعيداً من مساءلة السياسات الفاشلة، وبالتالي لن ينتج سوى المزيد من التضليل وإعادة إنتاج الأزمة ما دام لا يملك أي سلطة تقريرية ولا يمثل الشغيلة التعليمية؛

إن أزمة المدرسة العمومية ليست إزمة بيداغوجية تقنية فقط، بل هي أزمة بنيوية مرتبطة باختيارات سياسية كبرى (ضعف الاستثمار العمومي في التعليم، ضرب مجانية التعليم وتوسيع منطق السوق، تهميش المدرس وإقصائه ..)

ولقد أثبتت التجربة أن ما يُقدَّم على أنه " منتديات وإصلاحات تعليمية..." ليس سوى غطاء لتمرير سياسات تخريبية، تنفذ في انسجام تام مع إملاءات المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها تقليص كلفة التعليم، وضرب الوظيفة العمومية، وفتح المجال أمام خوصصة القطاع، حيث إن السياسات الرجعية التراجعية والتصفوية المكرسة من طرف الحكومات المتعاقبة أدت إلى تفكيك المدرسة العمومية وضرب مبدأ المجانية، وعممت الهشاشة وعدم الاستقرار الوظيفي والاجتماعي، وأفرغت مهنة التدريس من استقرارها وكرامتها، كما حولت ميزانيات "الإصلاح" إلى قنوات لتبذير المال العام دون أثر فعلي على جودة التعليم.

وإن ما يجري اليوم هو استمرار لنهج سلطوي يقوم على ضرب الحوار وإفراغه من مضمونه الاجتماعي الحقيقي، وتعويضه بواجهات فلكلورية شكلية فاقدة لأي سلطة تقريرية. وما يزيد من خطورة هذا الوضع هو الإصرار على سياسة تبذير ونهب المال العام بدون حسيب ولا رقيب، مقابل التماطل الممنهج في صرف المستحقات المالية، والتذرع بما يسمى "الضائقة المالية"، في تناقض صارخ يعكس حجم الاستخفاف بالشغيلة التعليمية وبالرأي العام.

وفي مقابل كل هذا، يتعمق فشل المنظومة، ويتواصل التراجع المهين للمغرب في المؤشرات الدولية، في دليل واضح على إفلاس هذه الاختيارات.

إننا في الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي نعلن ما يلي:

- نرفض الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية التي تدفع نحو خوصصة التعليم وتفكيكه؛

- نرفض بالمطلق كل السياسات التعليمية الممنهجة التي تستهدف المدرسة العمومية وتعمل على تسليع التعليم، وتكرس الارتجال، وتعمق الاختلالات والهشاشة، وتفرغ الحوارات والمنتديات والإصلاحات من مضمونها الحقيقي وتحولها إلى شعارات للاستهلاك وتبذير المال العام...

- نرفض وننذد بكل الأساليب وسياسة التسويف والمماطلة المنتهجة من طرف الحكومة ووزارة التربية الوطنية التي تستهدف الالتفاف على المطالب المشروعة والملحة لنساء ورجال التعليم؛

- نؤكد على ضرورة التنفيذ الفوري لكافة الاتفاقات السابقة (26 أبريل 2011، 10 و 26 دجنبر 2023) ولكل بنود النظام الأساسي الجديد دون انتقائية أو تحايل، وعلى إسقاط كل أشكال الهشاشة والتعاقد وتفويت الخدمات للجمعيات وشركات المناولة، ونشدد على ضرورة زيادة فعلية وعادلة في الأجور والتعويضات والمعاشات بما يتلاءم مع الغلاء الذي تجاوز كل المستويات؛

- نجدد رفضنا المطلق لكل التشريعات الرجعية التصفوية (القانون التجريمي للإضراب/ المشروع التخريبي لأنظمة التقاعد/ ...)، كما نعلن تشبثنا بالنضال النقابي الوحدوي الديمقراطي والمتضامن كخيار لا بديل عنه للدفاع عن حق بنات وأبناء شعبنا في تعليم عمومي مجاني موحد وجيد من التعليم الأولي إلى العالي وعن حقوق ومكتسبات ومطالب نساء ورجال التعليم؛

وفي الختام، نؤكد أن المرحلة تفرض توحيد الصفوف، وتصعيد النضال الميداني، وبناء ميزان قوى حقيقي يفرض التراجع عن هذه السياسات اللاشعبية، ويفتح أفق إصلاح ديمقراطي حقيقي يخدم تعليمنا العمومي، وأن كرامة نساء ورجال التعليم ليست موضوع منتديات صورية، بل قضية نضال. وأن المدرسة العمومية لن تُنقذ عبر الشعارات، بل عبر القطع مع الفساد، ووقف نزيف تبذير المال العام، وإسقاط كل السياسات التصفوية المفروضة من الخارج.

عاشت نضالات الشغيلة التعليمية موحدة، متضامنة، ومناضلة حتى انتزاع الحقوق كاملة غير منقوصة

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

الرباط، 24 مارس 2026

اليوم 71 من معتصم التنسيقية الوطنية للمجازين المعطلين فرع تالسينت إقليم فجيج

71 يوما من الصمود الحقيقي، من الثبات الذي لا تهزه الرياح، ولا تكسره قساوة الظروف.

نقف اليوم كما وقفنا منذ البداية، بإرادة صلبة وعزيمة لا تلين، مؤمنين بعدالة قضيتنا ومشروعية مطالبنا، ومتشبثين بحقنا في الشغل والكرامة والعيش الكريم.

لم يكن هذا الطريق سهلا، ولم تكن هذه المعركة خالية من الألم، فقد عانينا الكثير، وما زلنا نعاني، وقد نُجبر على تحمل المزيد، لكننا اخترنا هذا المسار عن قناعة، واخترنا أن نصمد لأن الكرامة لا تشترى، والحقوق لا توهب بل تنتزع بالنضال والصبر.

ورغم كل أشكال التجاهل والتهميش، ورغم قساوة الظروف داخل خيمة لا تقي حرا ولا بردا ولا مطرا، فإننا نزداد إصرارا يوما بعد يوم، ونزداد تشبثا بمذكرتنا المطلبية التي لن نتنازل عنها مهما كلفنا الأمر.

إن معركتنا ليست معركة أفراد، بل هي معركة كرامة وحق، معركة جيل يرفض الإقصاء والتهميش، ويؤمن بأن له مكانا في هذا الوطن.

ومن قلب هذا الاعتصام، نوجه رسالتنا لكل من يعنيه الأمر لن نتراجع، لن ننكسر، ولن نساوم على حقوقنا المشروعة.

الرشيدية:
وقفة تضامنية مع عمال أومجران المنجميين المطرودين

شهدت مدينة تنغير صباح اليوم الثلاثاء 24 مارس 2026 تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية جهة درعة تافيلالت، بدعوة من الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بورزازات والنقابة الوطنية للطاقة والمعادن، تضامنا مع العمال المطرودين بمنجمي أومجران وتنغير.

وجاءت هذه الوقفة الاحتجاجية في إطار دعم الشكل النضالي الذي دعت إليه النقابة الوطنية للطاقة والمعادن، حيث رفع المشاركون شعارات منددة بطرد العمال بسبب انتمائهم النقابي، ومطالبين بإنصافهم وإرجاعهم إلى عملهم واحترام الحقوق الشغلية والحريات النقابية.

وأكد المحتجون أن استهداف العمال بسبب نشاطهم النقابي يشكل مساسا خطيرا بالحق في التنظيم النقابي وضربة لمبادئ العدالة الاجتماعية، داعين إلى وقف هذه الممارسات وضمان حماية حقوق العمال واحترام القوانين المؤطرة للعمل النقابي.

كما شددت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على استمرارها في دعم العمال المطرودين ومساندتهم في مختلف الأشكال النضالية المشروعة إلى حين تحقيق مطالبهم العادلة.

عائلة المختطف الواسولي تطالب بالحقيقة حول مصير المختطفين

بمناسبة اليوم الدولي للحق في الحقيقة 24 مارس، الذي يصادف الذكرى 61 لانتفاضة 23 مارس 1965 طالبت عائلة المختطف المغربي عمر الواسولي في بيان لها بالحقيقة حول مصير المختطفين التي تعتبر ان المخزن وخدامُه يحتجزونها مؤكدة على ضرورة إنشاء آلية وطنية مستقلة للحقيقة. وجاء في بيان العائلة:

في 21 ديسمبر 2010، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 مارس يوماً دولياً للحق في الحقيقة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولكرامة الضحايا. وبهذه المناسبة نعبر أولاً عن تضامننا الكامل مع المقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني واللبناني والإيراني. كما ندين جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها: المحتل الصهيوني، والإمبريالية الدولية وخاصة الأمريكية، وأنظمة رجعية في العالم العربي ضد شعوب المنطقة، خاصة الشعب الفلسطيني.

عائلتنا، مثل جميع عائلات المختطفين، تحيي هذا اليوم بعزم مواصلة النضال من أجل الحقيقة والعدالة حتى الكشف عن مصير جميع المختطفين.

في المغرب، لا يزال ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وخاصة مسألة مصير المختطفين المؤلمة، دون جواب عادل أو منصف: المختطفون لا يزالون مختطفين، ورفات المفترض وفاتهم لا تزال محتجزة لدى السلطة. أما إفلات المجرمين من العقاب فهو القاعدة.

والأسوأ: بينما تسعى السلطات إلى تلميع صورة المغرب في مجال حقوق الإنسان دولياً ووطنياً، نشهد عودة أساليب «سنوات الرصاص»: قمع، اعتقالات تعسفية، وإفلات عام من العقاب.

خلال جلسته 509 و510 يومي 3 و4 أكتوبر 2024، اعتمدت لجنة حالات الاختفاء القسري توصيات قوية بعد دراسة التقرير المغربي في سبتمبر 2024 بجنيف، بحضور AMDH وFEMED وFMVJ ومجموعة MENA Rights. ومن بين توصيات اللجنة مطالبة الدولة المغربية بما يلي:

- تنفيذ جميع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة دون تأخير، ونشر تقارير دورية عن تقدم الأعمال.
- إجراء تحقيقات معمقة ومحايدة في جميع حالات الاختفاء القسري بين 1956 و1999 حتى كشف مصير كل مختطف.
- ملاحقة ومعاقبة جميع المسؤولين، بمن فيهم الرؤساء العسكريون والمدنيون.
- العثور على رفات المختطفين وإعادتها لعائلاتهم بما يحفظ كرامتهم وتقاليدهم.
- منح تعويض كامل ومتنوع لجميع الضحايا، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة والبعد الجندري.

نذكر أنه في 23 مارس 1965، عرف المغرب قمعاً شرساً لتظاهرات سلمية لتلاميذ طالبوا بإلغاء قانون يتعارض مع ديمقراطية التعليم. استخدمت قوات الأمن وسائل قمعية لإسكات الحركة؛ ارتكبت مجازر، قُتل المئات، واختفى العديد (نُقلت أجساد الجرحى من عائلاتهم)، ونظمت محاكمات صورية وصدرت أحكام سجن ثقيلة بحق المتظاهرين، بمن فيهم قصّر.

وبهذه المناسبة، تجدد عائلتنا أشد مشاعر السخط إزاء إنكار الدولة المغربية للحق الأساسي لعائلات المختطفين: الحقيقة حول مصير ذويهم. وعلى طول ما يُسمى بعملية تسوية ملف الانتهاكات الجسيمة، سعت السلطة دوماً إلى اختزال الحقيقة والعدالة في مجرد تعويض مادي، وجعلت إفلات المجرمين من العقاب مبدأً مطلقاً. أما الكشف عن المصير، فاختزلته في إعلان وفاة دون أي دليل. ولم تتوقف العائلات عن طلب استخراج الجثث لإجراء تحليلات أنثروبولوجية واختبارات حمض نووي.

بالنظر إلى غياب الإرادة السياسية لدى أعلى سلطات الدولة لكشف المصير، وبالنظر إلى جمود ودور سلبي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكل أدوات السلطة الأخرى، نضطر إلى اعتبار العدالة الانتقالية مجرد شعار عاجز عن معالجة الاختفاء القسري في المغرب.

لذلك ترى عائلتنا أن تشكيل لجنة تقص مستقلة تملك صلاحيات قانونية وتنظيمية حقيقية في التحقيق والتعليم أمرٌ ملح.

ترى عائلتنا أن تجربة الشعوب تبين الطريق: الذاكرة لا تنطفئ، لأننا نحتاج إلى قراءة الصفحة، كل الصفحة، وحفظها للأبد. صفحة لا تُطوى لأنها تسكننا وتقوينا. نحتاج الحقيقة، نحتاج العدالة. بلدنا يحتاج الحقيقة، بلدنا يحتاج العدالة، بلدنا يحتاج أبناءه المخلصين وناكري الذات، ولا يحتاج المجرمين أبداً.

عائلة المختطف المغربي عمر الواسولي
الدار البيضاء، 23 مارس 2026

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالرشيدية والنواحي يتضامن مع العمال المطرودين من منجم أومجران إقليم تنغير

يتابع النهج الديمقراطي العمالي بالرشيدية والنواحي بإستياء عميق التطورات الخطيرة التي يعرفها ملف عمال منجم أومجران إقليم تنغير، حيث أقدمت الشركة على طرد 12 عاملا منخرطين في النقابة الوطنية للطاقة والمعادن المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل من بينهم مناديب العمال، تضييقا على حرياتهم النقابية وانتقاما منهم على نشاطهم النقابي المسؤول في محاولات مستمرة لتكريس الاستغلال والاستبداد لصالح البارطرونا والدولة المخزنية وأمام هذه المستجدات الخطيرة فإننا في النهج الديمقراطي العمالي بالرشيدية والنواحي نعلن للرأي العام ما يلي:

التضامن المطلق واللامشروط مع العمال المطرودين في إطار معركتهم البطولية دفاعا عن حقهم في الشغل والحرية في الممارسة النقابية؛

إدانة الطرد التعسفي الذي لحق العمال بمنجم أومجران وغيره؛

المطالبة بالاستجابة الفورية لكافة المطالب المشروعة للعمال والتراجع عن الطرد التعسفي الذي لحقهم؛

عن المكتب
الرشيدية: 23 مارس 2026

بعض التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 24)

الهيئات الشغلية والنقابية الأممية بعد الحرب العالمية الأولى (الجزء الأول)

الهاشمي كبدة

على غرار انقسام وتشرذم المشهد الأممي العمالي، وفي سياق انشقاقات نقابية وظهور أنشطة شغلية جديدة وإعادة الهيكلة الصناعية، نشأت، بعد الحرب العالمية الأولى تعددية أممية نقابية تجسدت رئيسيا في: الفيدرالية النقابية الدولية المعاد هيكلتها والمعروفة ب «أممية أمستردام» والتي أوت النقابات الإصلاحية؛ والأممية النقابية الحمراء التي وقفت النقابات السوفياتية وراء إنشائها وهي ذات عقيدة الطبقة العاملة والتوجه الثوري؛ والرابطة الدولية للعمال ذات التوجه الأناركي؛ والكونفدرالية الدولية للشغيلة المسيحية ذات النزعة العقائدية. وقبل التطرق إلى تلك الأمميات النقابية، أقف أولا عند نشأة منظمة العمل الدولية.

كانت أول أممية شغلية هي الرابطة الدولية للحماية القانونية للشغيلة التي رأت النور ببال بسويسرا في شتنبر 1901. وهي منظمة رائدة أنشئت في سياق التصنيع المتواتر، الذي كانت تعرفه أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وتحت ضغط الحاجة إلى أنظمة اجتماعية عادلة. وهدفت إلى تعزيز تنسيق قوانين العمل بين الدول، وبالتالي تعزيز العدالة الاجتماعية. وكرست جهودها لدراسة وتعزيز تشريعات العمل المنسقة دوليا. وقد أرست الأسس المعيارية للقانون الاجتماعي الحديث قبل ظهور منظمة العمل الدولية. ولعبت دورا حاسما في الانتقال من الحماية القانونية المحلية إلى نهج دولي منسق للحماية الاجتماعية. وكانت أولى مبادراتها في السلامة العمالية الوقوف وراء انعقاد المؤتمر الدبلوماسي الدولي حول الحماية الشغلية ببرن بسويسرا في شتنبر 1906 والذي شكل نقطة تحول في قانون العمل الدولي وأسفرت أشغاله عن اتفاقيتين: الأولى حظرت عمل النساء ليلا في المنشآت الصناعية. والثانية رمت إلى القضاء على مرض «نخر الفوسفات» من خلال حظر استخدام الفوسفور الأبيض في صناعة أعواد الثقاب(1). واعتبر مؤتمر الرابطة الدولية للحماية القانونية للشغيلة المنعقدة ببرن في شتنبر 1913، خطوة حاسمة نحو حظر العمل الليلي للقاصرين. وهدفت الاتفاقيات التي أثمرتها أشغال هذا المؤتمر إلى حماية صحة وأخلاق وسلامة العمال القاصرين من الآثار الضارة للعمل الليلي من خلال فرض راحة ليلية إلزامية وموحدة حددت في فترة متواصلة لا تقل عن 11 ساعة، تشمل بالضرورة الفترة الممتدة ما بين الساعتين العاشرة مساء والخامسة صباحا(2).

تجد فكرة تأسيس منظمة العمل الدولية جذورها في الأرضية التي أعدتها لجنة تشريعات العمل الدولية، والتي تبنتها مؤتمر السلام المنعقد بباريس 28-11 أبريل 1919، لترى النور في 28 يونيو 1919 تطبيقا للجزء الثالث عشر من معاهدة فرساي(a). ونصت مقتضيات هذا الجزء على أن منظمة العمل الدولية هي هيئة أممية مرتبطة بعصبة الأمم(b) أنشئت من مبدأ أن السلام الدائم لن يتحقق إلا بإكفال العدالة الاجتماعية، وأناطتها بإنجاز غاية تحسين ظروف العمل وحياة الشغيلة، وتنظيم الشروط الشغلية والإقرار بحق الشغيلة في التنظيم السياسي والنقابي والمهني... وأوردت تلك المقتضيات أن الآليات المعتمدة في اشتغال منظمة العمل الدولية هي وضع اتفاقيات وتوصيات دولية لتحديد الحد الأدنى من المعايير الكفيلة بإعمال الحقوق الشغلية، كما فصلت العضوية فيها في تمثيلية ثلاثية تشمل ممثلين عن الحكومات وأرباب العمل والأجراء، لتختزل أجهزتها الأساسية في المؤتمر كبنية تقريرية والمكتب الدولي للعمل كبنية تنفيذية(3).

نمت وتطورت منظمة العمل الدولية بسرعة. فلم يمر إلا أقل من أربعة أشهر على إنشائها حتى بادرت إلى تنظيم المؤتمر الدولي حول الشغل بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية أسفرت اشغاله عن وضع الاتفاقية رقم 01 التي نصت على ساعات العمل بالقطاع الصناعي، واعتبرت أول ألية لمنظمة العمل الدولية أرست المعيار التاريخي ليوم عمل مدته 8 ساعات وأسبوع عمل مدته 48 ساعة بالمصانع والمناجم والبناء والنقل... وهدفت الاتفاقية إلى الحد من الإرهاق، وضمان صحة العمال، وتعزيز العدالة الاجتماعية(4). وهكذا شكلت الاتفاقية بداية التنظيم الدولي لساعات العمل القانونية، والخطوة الأولى لمنظمة العمل الدولية نحو تحول في الشروط الشغلية على مستوى العالم. وكان لها دور محوري في إعمال الحق في أسبوع العمل من 48 ساعة بأوروبا وأمريكا في عشرينيات القرن العشرين. وبالرغم من أن بعض الاتفاقيات اللاحقة، مثل الاتفاقية رقم 47، دعت إلى أسبوع عمل مدته 40 ساعة، إلا أن الاتفاقية رقم 01 لا تزال الأساس الجوهري لوقت العمل المعتمد في أغلب بقاع العالم لاسيما بالقطاع الخاص.

كما أثمر المؤتمر خمس اتفاقيات أخرى. همت الاتفاقية رقم 02 وضع سياسات عامة لمكافحة البطالة، وألزمت الدول الأعضاء بإنشاء مكاتب تشغيل عامة ومجانية، وتشكيل لجان استشارية، يلتئم فيها ممثلو أرباب العمل والعمال، عهد إليها بالإشراف على إدارة هذه المكاتب. ونصت على تبادل المعطيات حول وضعيات التشغيل. وأوصت، في مجال التعاون الدولي، بإمكانية إبرام اتفاقيات بين الدول الأعضاء، بموافقة من النقابات العمالية، تتعلق بنقل اليد العاملة على المستوى الدولي بهدف الحد من البطالة (5). ولقد شكلت هذه الاتفاقية أحد أسس القانون الشغلي الدولي لتدبير أسواق الشغل.

واعتبرت الاتفاقية رقم 03 بشأن حماية الأمومة اتفاقية رائدة وأساسية كفلت للمرأة العاملة الحق في رخصة أمومة مؤدى عنها قبل الولادة وبعدها، وفي رعاية طبية مجانية، وفي فترات راحة للرضاعة الطبيعية، وفي الحماية من الطرد من العمل قبل وأثناء وبعد الوضع، وكل ذلك بهدف حماية صحتها. وهكذا نصت على حق المرأة العاملة الحامل في رخصة راحة من أثني عشر أسبوعا ستة أسابيع قبل الولادة وستة أسابيع بعدها. كما متعت المرأة النفساء والطفل الوليد برعاية طبية مجانية وبتعويضات مالية مقدمة من الأموال العمومية أو من مؤسسات التأمين. كما حظرت الاتفاقية فصل المرأة العاملة عن العمل وهي في رخصة الأمومة. كما اقرت حق المرأة العاملة المرضعة في فترات راحة للرضاعة الطبيعية(6). وجدير بالإشارة أن هذه الاتفاقية قد تم إغنائها بمعايير لاحقة أكثر حداثة وردت في الاتفاقيتين رقم 103 ورقم 183.

وجاءت الاتفاقية رقم 04 لتضبط العمل الليلي للمرأة العاملة بالقطاع الصناعي، إذ حظرت تشغيل اليد العاملة النسوية ليلا بالصناعة. ونصت على أن الهدف من الاتفاقية هو حماية صحة العاملات من العمل الليلي. وحددت مدة الراحة الليلية في فترة لا تقل عن 11 ساعة متواصلة، تشمل وجوبا الفترة الممتدة من الساعة العاشرة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا. أما المجالات الصناعية التي شملها الحظر، فقد أجملتها الاتفاقية في المناجم والمصانع والبناء والنقل(7). وحري بالذكر أن الاتفاقية خضعت لاحقا لتعديلات وتنقيحات وردت في الاتفاقيتين رقم 41 ورقم 89 وذلك من أجل تخفيف بعض القواعد وتكييفها مع مستجدات الساحة الشغلية الدولية، قبل أن ينحو التوجه الشغلي نحو المساواة التامة بين المرأة والرجل.

واعتمدت الاتفاقية رقم 5 لضبط الحد الأدنى من العمر لولوج سوق الشغل. ولقد هدفت إلى تحديد حد أدنى لسن الشغل بالمجالات الصناعية في 14 سنة في مسعا لحماية صحة الأطفال وضمان تعليمهم. وحظرت تشغيل الأطفال دون سن الرابعة عشر بالمؤسسات الصناعية العامة أو الخاصة لاسيما المناجم والمقالع، والمصانع ومواقع البناء والنقل... غير أنها استثنت من الحظر المؤسسات العائلية التي تشغل أفرادها فقط، والتدريب بمؤسسات التكوين المهني والتقني المعتمدة. كما ألزمت أرباب العمل بإعتماد سجلات تدون فيها أسماء وتواريخ ميلاد المستخدمين الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة(8). وتعد هذه الاتفاقيات إحدى أوائل اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي رمت إلى حماية الأطفال من التشغيل في سن مبكرة. ولقد خضعت هذه الاتفاقية لمراجعات شاملة واستبدلت بمعايير أحدث، ولا سيما تلك الواردة في اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل رقم 138 والتي رفعت سن التشغيل إلى 18 سنة فما فوق.

لقد كانت تلك الاتفاقيات من أوائل المعايير التي اعتُمدت في أول مؤتمر دولي للعمل. وفي الفترة 1923-1920، أنجزت تحقيقا عن الإنتاج ركز على دراسة توجهات الإنتاج الصناعي. وعمدت في 1928 إلى إحداث لجنة الخبراء التي عهد لها بتتبع تطبيق الاتفاقيات، كما أحدثت لجنة مراقبة تنفيذ المعايير الشغلية المتبناة في المؤتمر الدولي حول الشغل الآنف الذكر، فضلا على إنتاجها في نفس السنة الاتفاقية رقم 26 المتعلقة بتحديد الحدود الدنيا للأجور. وأصدرت في 1930 موسوعة السلامة والصحة في فضاءات الشغل. وشهدت خلال العقد الرابع من القرن العشرين الانسحاب من صفوفها لكل من ألمانيا النازية (1935) وإيطاليا الفاشية (1937) وتجميد عضوية الاتحاد السوفياتي (1940) بعد طرده من عصبة الأمم، بالمقابل انضمت إليها الولايات المتحدة الأمريكية (1934). ولم تتوقف عن نشاطها حتى خلال الحرب العالمية الثانية، فقد عقدت الدورة الاستثنائية للمؤتمر الدولي حول الشغل بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة بين 26 أكتوبر و7 نونبر 1941، كما تبنت «إعلان فيلاديلفيا»(c) خلال الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر الدولي حول الشغل المنعقد بفيلاديلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية في 12 ماي 1944، وأقدم المجلس الإداري للمكتب الدولي للشغل المنعقد في 1945 على إحداث اللجن الصناعية همت قطاعات النقل البري ومناجم الفحم والصلب والتعدين والنسيج والنفط والبناء الأشغال العمومية... وبعد إحداث هيئة الأمم المتحدة بسنة، أصبحت منظمة العمل الدولية أولى الوكالات المختصة لهذه الهيئة وذلك بعد تعديل نظامها الأساسي(9).

في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى، عرضت منظمة العمل الدولية على القادة النقابيين، فأمنوا بها ولم يكونوا الوحدين. وبعدئذ أثارت هذه المنظمة الاهتمام الحيوي للنقابيين، إذ لم يكن يتصور فعلها خارج دعم ومساهمة الزعماء النقابيين. ففي كل سنة بالمؤتمر الدولي حول الشغل، وفي كل دورة من دورات المجلس الإداري للمكتب الدولي للشغل، كان قادة مختلف المركزيات النقابية، يلتقون من أجل العمل معا. ولم يكن هؤلاء القادة معينين من طرف حكوماتهم، بل من طرف المنظمات النقابية الأكثر تمثيلية لكل بلد، وينطبق الأمر نفسه على ممثلي أرباب العمل الذين يتواجهون معهم. ولولا المساهمات الوازنة لهؤلاء القادة خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ما كان لمنظمة العمل الدولية أن تفلح في وضع تشريع اجتماعي جديد أتاح تمييز الممكن عن الطوباوي. وبدون دعم المكتب الدولي للشغل، ما كان للأمميات النقابية أن تبلغ درجة النجاح الذي حققته خلال سنوات ما بين الحربين. ومما لا شك فيه أن مديري الأجهزة الدولية للشغل ارتكبوا خطأ الاعتقاد بأن الوقت قد حان لإيجاد حلول دولية لجميع المشاكل الكبيرة المطروحة، فبتضخم البعد القومي، مالت الأمة، أكثر فأكثر، إلى التظاهر بأنها مطلقة. ولإيجاد بديل للإيمان التوفيقي الذي تضرر بسبب الظروف المواكبة لنشوء الفاشية والنازية والفكر المتعصب...، كان هؤلاء المدبرين في حاجة إلى مراجعة تصورهم(10).

(1) L'Association Internationale Pour la Protection Légale des Travailleurs, Actes de la conférence diplomatique pour la protection ouvrière (17-26 septembre 1906), Berne, Imprimerie Stempfli § Cie, 1906.

(2) L'Association Internationale Pour la Protection Légale des Travailleurs, Actes de la conférence sur l'interdiction générale du travail de nuit pour les jeunes (5 septembre 1913), Berne, Imprimerie Stempfli § Cie, 1913.

(3) Le Ministère Français des Affaires Etrangères, Le Traité de Paix entre les Puissances Alliées et Associées et l'Allemagne, *Paris, Imprimerie Nationale, 1919*.

(4) L'Organisation Internationale du Travail, La Convention n° 01 sur la durée de travail en industrie, Genève, Bureau International du Travail, 1919.

(5) L'Organisation Internationale du Travail, La Convention n° 02 sur le chômage, Genève, Bureau International du Travail, 1919.

(6) L'Organisation Internationale du Travail, La Convention n° 03 sur le chômage, Genève, Bureau International du Travail, 1919.

(7) L'Organisation Internationale du Travail, La Convention n° 04 sur le travail nocturne des femmes, Genève, Bureau International du Travail, 1919.

(8) L'Organisation Internationale du Travail, La Convention n° 05 sur l'âge minimum d'accès au marché du travail, Genève, Bureau International du Travail, 1919.

(9) Gerry RODGERS, Eddy LEE, Lee SWEOSTON et Jasmien VAN DAELE, L'Organisation Internationale du Travail et la quête de justice sociale, 1919-2009, Genève, Bureau International du Travail, 2009.

(10) Georges LEFRAC, Le syndicalisme dans le monde, Paris, P., U., F., 1958.

(a) معاهدة وُقّعت في 28 يونيو 1919 بقاعة المرايا بقصر فرساي بباريس. انتهت بموجبها الحرب العالمية الأولى بين ألمانيا والحلفاء. وفرضت عقوبات قاسية على ألمانيا، شملت فقدان هذه الأخيرة لنسبة 13% من أراضيها، ونزع أسلحتها، وفرض تعويضات اقتصادية كبيرة عليها، والاعتراف بمسؤوليتها عن النزاع المسلح. وقد اعتبرت هذه المعاهدة بمثابة إملاء فعلي ألمانيا، مما فاقم التعصب القومي لدى الألمان. وكانت عاملا غير مباشر وراء اندلاع الحرب العالمية الثانية.

(b) هي أول منظمة أممية مكونة من حكومات الدول المستقلة، أنشئت عام 1920 بموجب معاهدة فرساي للحفاظ على السلام العالمي من خلال استتباب الأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى باعتماد الأساليب الدبلوماسية. وكان مقرها بجنيف، وهدفت إلى حل النزاعات عن طريق التحكيم، لكنها فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى حلها عام 1946 واستبدالها بالأمم المتحدة.

(c) إعلان اعتمدته منظمة العمل الدولية في 1944. اعتبر نصا تأسيسيا يؤكد على أن العدالة الاجتماعية ضرورية لتحقيق سلام دائم. ونص على أن العمل ليس سلعة، واضعا حقوق الإنسان وكرامة العمال في صميم السياسات الاقتصادية العالمية.

هشاشة البنيات التحتية بالمغرب وجه آخر للسياسات المخزنية الطبقية

عبد السلام العسال

تعتبر البنيات التحتية، بكل أصنافها، أحد أبرز المظاهر العاكسة للسياسات الاجتماعية في أي بلد، فهي إما أنها متوفرة بشكل كاف وجيد على جميع المستويات وهو ما يجعلها محورا أساسيا وثابتا في هذه السياسات، وإما أنها متردية، مختلة ومهترئة، وهو ما يعني أنها مهملة ومستبعدة من هذه السياسيات، وانطلاقا من هذا الفهم نستطيع مقاربة طبيعة البنيات التحتية بالمغرب التي هي مترهلة ومتدهورة بشكل عام وعلى جميع المستويات، وذلك بسبب استبعادها من التفكير خلال رسم برامج السياسات العمومية من طرف الدولة المخزنية، حيث لم تعد هشاشة البنيات التحتية في المغرب مجرد خلل تقني أو نتيجة عرضية لسوء التخطيط، بل أصبحت مؤشراً واضحاً وقارا على اختلالات أعمق في طبيعة السياسات العمومية المنتجة للغنى الفاحش في جهة وللفقر والهشاشة في جهة أخرى، وهو ما يتجلى في العديد من المجالات، وخاصة في التوزيع غير العادل للموارد والثروات، وفي ضعف -إن لم نقل انعدام- الاهتمام التنموي بين الفئات والطبقات من جهة، وبين المجالات من جهة أخرى. ففي الوقت الذي تشهد فيه بعض المدن الكبرى، مثل الدار البيضاء والرباط ومراكش وطنجة وأكادير..،- مشاريع ضخمة وبنيات حديثة (أبناكا ذات بنايات ضخمة وعصرية، طرقات برية شبه عصرية، محطات عصرية للسكك الحديدية، القطار المكوكي السريع، ملاعب رياضية بمواصفات دولية...) مرتبطة أساسا بمصالح التكتل الطبقي السائد لتأمين سهولة تنقل السلع والبضائع والأموال، تعاني مناطق أخرى كثيرة في هوامش المدن الكبرى وفي المناطق البعيدة عنها من طرق متهالكة، شبكات صرف صحي غير كافية، ومرافق عمومية تفتقر إلى الحد الأدنى من الجودة. هذا التفاوت الصارخ بين جودة وعصرنة البنيات التحتية هنا وترديها وترهلها هناك، هو ما يجسد (ضمن عوامل ومؤشرات أخرى) كون السياسات العمومية في المغرب هي سياسات طبقية بامتياز، وهو ما يفسر، إلى حد ما، أن الاستثمار في البنيات التحتية يتجه غالباً نحو المناطق التي تتمتع بثقل اقتصادي أو سياحي الذي تستفيد منه الطبقات المسيطرة على الاقتصاد الوطني والمتحكمة في القرار السياسي من موقع نفوذها العام وسطوتها على الثروات الوطنية بمختلف أصنافها، وهذا الواقع يخلق ما يمكن وصفه بأن البنيات التحتية تسير بسرعتين في المغرب، واحدة حديثة، عصرية، ومجهزة في المراكز الحضرية المزدهرة، وأخرى هشة أو متدهورة في الأطراف والقرى. وبالنتيجة فإننا نجد أنفسنا وجها لوجه أمام:

طرق قروية مهترئة تتضرر مع أول تساقطات مطرية في مقابل طرق برية وسكك حديدية آمنة في المركز؛

أحياء هامشية تفتقر لشبكات صرف صحي فعالة وللنظافة وللمرافق الاجتماعية في مقابل أحياء عصرية تتوفر على جميع شروط العيش الكريم والراحة من منتزهات وحدائق ومسابح وفيلات ...

مدارس ومستشفيات عمومية تعاني من نقص الصيانة والتجهيز والموارد البشرية وأدنى الخدمات الاجتماعية في مقابل مدارس وثانويات وجامعات ومستشفيات وعيادات خصوصية توفر هذه الخدمات بجودة مقبولة مقابل أموال طائلة ليست في مقدور فقيرات وفقراء شعبنا.

وطبيعي أن هذا التمايز بين سرعتين متناقضتين للبنيات التحتية بالمغرب هو ما يجعل اختلالاتها لا تقتصر فقط على الجانب التقني، بل تتعداه لتمتد إلى التأثير السلبي على فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سبيل المثال فتردي وتدهور الطرق يعيقان وصول السكان إلى الأسواق والخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يفاقم من تكريس الفقر والتهميش والهشاشة البنيوية.

وفي إطار هذا الفهم للموضوع، يتضح جليا أن الاستثمارات في البنيات التحتية بالمغرب ليست مسألة تقنية فحسب، وإنما هي سياسية بالأساس، وبالتالي فهي تعكس طبيعة الاختيارات السياسية والاقتصادية الطبقية التي ينهجها النظام المخزني. فحين تتركز المشاريع الكبرى في مناطق محددة، بينما تُغَيَّبُ عمدا مشاريع أساسية في مناطق أخرى، يظهر، بكل وضوح، أن الخلل في تحقيق ما يسمى بالعدالة المجالية ليس مسألة تقنية، وإنما هو مسألة سياسية بالدرجة الأولى، وبالنتيجة فإن ضعف البنيات التحتية في المناطق الفقيرة يساهم في إعادة إنتاج التفاوتات الاجتماعية الطبقية، حيث تتمتع الطبقات والفئات الأكثر ثراءً بخدمات أفضل، بينما يحكم على سكان المناطق الهامشية، وخاصة النائية منها، بأن يعيشوا، على الدوام، في وضعية هشاشة مستمرة. وكخلاصة فإن هشاشة البنيات التحتية ليست مجرد مشكلة طرق متآكلة أو مرافق غير مكتملة، بل هي تجسيد حقيقي لبنية أعمق من التفاوتات الطبقية في توزيع الموارد والفرص.

سؤال ما العمل؟

أمام هذا التردي الخطير للبنيات التحتية في المناطق المهمشة التي تفرض على الأغلبية الساحة من شعبنا العيش في شروط قاسية بسبب الفقر والحرمان والتهميش والهشاشة، ينتصب السؤال الملح، ما العمل لتجاوز هذه الوضعية؟

إن الجواب السديد على هذا السؤال لابد أن ينطلق من الفهم العلمي الدقيق للظاهرة، بما هي ليست مسألة تقنية وإنما هي سياسية، وبالتالي فمحاربة هذه الظاهرة يتطلب التسديد حيث يجب، وما يجب هنا هو أن نتوجه رأسا إلى محاربة السياسات العمومية الطبقية المنتجة لها، وطبيعي أن النضال ضد هذه السياسيات هو بالأساس نضال ضد التكتل الطبقي السائد من موقع طبقي معارض هو موقع الطبقات الاجتماعية الفقيرة وفي مقدمتها الطبقة العاملة المغربية المنتجة للثروات والبانية للمجتمع والمحرومة من الاستفادة من كل ما تنتجه بعرق جبينها، وهو أيضا نضال كافة القوة الديمقراطية والحية المناهضة للنظام المخزني راعي الفساد والمفسدين والمنتج للفقر والهشاشة، على أن يكون هذا النضال وحدويا ومنظما ليكون فعالا، إذ ليس هناك أي سبيل لصد هذا العدوان الطبقي خارج الوحدة النضالية لهذه القوى مجتمعة، المؤسسة على قاعدة برامج الحدود الدنيا المشتركة التي تشكل قواسم مشتركة للنضال من أجل التغيير الجدري، والذي بدونه لا يمكن تحقيق أي خلاص لشعبنا من جبروت وتغول هذا النظام الذي لا يثقن غير لغة القمع والتنكيل والنهب والخيانات المتكررة.

إن النضال الوحدوي مع شعبنا، في المرحلة، هو السبيل الكفيل بإحداث التغيير الضروري في ميزان القوى لصالح جماهير شعبنا وقواه المناضلة، وهو وحده القادر على لف الجماهير الشعبية حول مطالبها الملحة، وإقناعها بضرورة الانخراط، بشكل موحد، في النضال من أجل تحقيقها، من هنا يتم التأكيد على أهمية بناء الجبهات الميدانية المناضلة والمساهمة في بناء وتقوية مختلف أشكال أدوات الدفاع الذاتي للجماهير الكادحة، تلك هي طريق الكفاح التي يجب أن نتوحد حولها لإضعاف النظام المخزني في أفق إسقاط المخزن وتحقيق التغيير الثوري المنشود.

تردي الأوضاع الاجتماعية يعري أكذوبة الدولة الاجتماعية

كل مؤشرات العيش الكريم بالمغرب تشير بأرقامها إلى مستويات متدنية يتربع عليها المغرب على مختلف الأصعدة و المستويات. فالسياسات الطبقية السائدة التي ينتهجها النظام المخزني المغربي لم تنتج على مدى عقود من الاستقلال الشكلي، إلا الفقر و الهشاشة و العطالة : و في هذا الإطار الموبوء، ، ليس صدفة أن المغرب يحتل درجات أدنى في مؤشر التنمية و التعليم و التعليم العالي و الحق في الصحة. و تم تتويج كل هذه النتائج الكارثية بتقرير أممي حول «السعادة». الشعب المغربي ليس سعيدا لأنه يرزح تحت نير سياسات طبقية تفقيرية لا تفوت أية فرصة لتقصف قدرته الشرائية، و تبضيع القطاعات الاجتماعية الأساسية. ففي ظل أكذوبة الدولة الاجتماعية، صار الشغل و التعليم و الصحة و جودتهما و كذلك السكن بشروطه المعيارية، امتيازات و ليس حقوق.

في ملف هذا العدد نحاول كشف جزء من أكذوبة الدولة الاجتماعية مساهمة من الجريدة في انفضاحها على أرض الواقع المعاش لدى المغاربة.

«الدولة الاجتماعية» في إطار السياسة النيو ليبرالية التبعية

مجرد وهم وديماغوجية لتكريس السياسات اللاشعبية والأوضاع القائمة

حفيظ إ

* بدايات فكرية سياسية:

يمكن تلمس البدايات الفكرية لمفهوم «الدولة الاجتماعية» في الفكر الاشتراكي الطوباوي الذي كان يرى أن القضاء على الاستغلال وتقليص الفوارق الطبقية يتم عن طريق «المصالحة الطبقية» والتربية والوازع الأخلاقي أو الوعي الانساني الذاتي الذي يجعل البورجوازية تتنازل عن جزء كبير من ثرواتها لصالح الطبقة العاملة والكادحين.

لقد بددت الماركسية والثورات العمالية والشعبية في النصف الثاني من القرن 19 وبعد ذلك هذا الوهم/الرهان المثالي بالتحليل العلمي للاستغلال الطبقي ، وبربط القضاء على الفقر والبؤس والاستغلال بالقضاء على أسسه المادية الطبقية: الملكية الخاصة وسلطة الدولة الطبقية للبورجوازية التي تنتج الاستغلال وتنتج الوهم حول الخلاص عبر»دولة التضامن الاجتماعي» .

كما نجد البدايات الفعلية لمفهوم «الدولة الاجتماعية « في التجربة البيسماركية في ألمانيا في نهاية القرن 19 التي تجنبا للثورات البروليتارية أرست بعض التعاقدات والقوانين للحفاظ على بعض مظاهر التماسك الاجتماعي (نظام تأمينات اجتماعية مرتبطة بالعمل، نظام الأسرة، قانون التأمين الصحي، قانون التأمين ضد الحوادث، قانون التأمين على الشيخوخة والعجز...) بدون المساس بالوضع الطبقي والملكية الخاصة ونمط الانتاج الرأسمالي وعلاقات السوق الرأسمالية وقانون الاستغلال، كما ظهرت، في إطار نفس التوجه مفاهيم وسياسات التعليم العمومي المجاني والصحة العمومية المجانية في العديد من الدول الأوروبية.

لقد شكلت «الدولة الاجتماعية» كسياسة مرحلية شكلا من أشكال سياسات إدارة الرأسمالية إبان الأزمات الدورية وذلك لتخفيف تناقضاتها تحت ضغط الصراع الطبقي والتطلعات الثورية والاحتجاجات العمالية المستمرة التي لم ينفع معها كل أشكال القمع.

لكن البداية البارزة للمفهوم ظهر بعد الأزمة الاقتصادية للنظام الرأسمالي خاصة الو.م.أ والغرب الرأسمالي ل 1929 ، مع تنظيرات الاقتصادي البريطاني «جون مينارد كينز» الذي قدم توصيات بضرورة تدخل مؤسسة الدولة لتوجيه الاقتصاد وللحفاظ على التوازنات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، على عكس الاتجاهات الليبرالية الكلاسيكية التي كانت تشيد بدور «اليد الخفية» التي ترفض تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد وترى بأن قانون «اليد الخفية» للسوق الحرة يخلق التوازنات الاقتصادية الاجتماعية لوحده بدون تدخل الدولة ، ويعدل العلاقة بين العرض والطلب والاستثمار والحاجة للشغل، وعلى عكس هذه النظرية الليبرالية الكلاسيكية التي تسببت في الأزمة الاقتصادية ل 1929، فإن النظرية الكينزية الليبرالية بدورها رأت على العكس بأن للدولة دور أساسي في التخفيف من الركود الاقتصادي المنتج للبطالة وفي خلق التوازنات الاجتماعية والاقتصادية تجنبا واحترازا من أزمة بنيوية تعصف بالنظام الرأسمالي نفسه . خصوصا وأن العالم كان في الثلاثينات يزخر بالتوجهات الثورية الاشتراكية وتأثيراتها على نضالات المجتمعات في الغرب الرأسمالي حيث عمت الانتفاضات والاضرابات التي تخوضها الطبقة العاملة والتي كانت ترى بأن النظام الاشتراكي القائم آنذاك بفعل سياسة التخطيط ، لم يتأثر بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية من جهة ، وأن النظام الرأسمالي والطبقة البورجوازية الحاكمة مسؤولة عن الأوضاع الاجتماعية المأزومة ويجب أن تزول.

وقد طبقت هذه الدول التوصيات «الكينزية» في السياسة المالية والاقتصادية العامة في العديد من الدول الأوروبية وخاصة في الو.م.أ فيما يعرف ب»الخطة الجديدة» New deal للإنقاذ البلاد من الأزمة الدورية ل 1929 وأفضت إلى سن «سياسات اجتماعية» في ميدان الشغل ومواجهة البطالة والعمل على القضاء على بعض مظاهر المجاعة والفقر المدقع للحفاظ على استقرار النظام الرأسمالي.

وقد انتشر مفهوم الدولة الاجتماعية كذلك في العديد من الدول الأوروبية بعد الحرب ع2 فيما يسمى ب»الثلاثين الخالدة/أو دولة الرفاه» في الأدبيات الاقتصادية الليبرالي (1945-1975) والتي تميزت بالاهتمام بالقطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن والشغل والتعويض عن البطالة والضمان الاجتماعي والضريبة التصاعدية على الثروة والأرباح.

إن فهم السياسات الاجتماعية ودواعيها التي برزت في العديد من البلدان الأوربية في «الثلاثين الخالدة» غير ممكن بدون استحضار 3 عوامل أساسية:

الخوف من الثورات التي أخذت منحى اشتراكيا ثوريا هجوميا

نضالات الطبقة العاملة المتصاعدة في بلدان المركز الرأسمالية (الو.م.أ وأوروبا)

الحصول على فائض القيمة المستخلص من عوائد النهب لموارد شعوب المستعمرات والدول المقيدة بالتبعية، وتوزيع جزء من هذه العوائد لتحسين الأجور و»إرشاء» العمال ،ومظاهر الحماية الاجتماعية للحفاظ على «السلم الاجتماعي» في بلدان المركز الرأسمالية.

لقد حققت الطبقة العاملة الأوروبية عدة مكتسبات في هذه المرحلة مما أدى إلى ظهور الأرسقراطيات العمالية والنقابية وابتعاد جزء من الطبقة العاملة عن الخيارات الثورية وانتشار الفكر السويال ديموقراط والأوروشيوعية وانتشار التيارات التحريفية الغير الثورية.

*نهاية وهم «الدولة الاجتماعية»:

لكن هذا الوهم حول «دولة الرفاه «سرعان ما تبخر بعد ما تغيرت العديد من المعطيات منها ارتفاع فاتورة البترول والطاقة بعد 1973، واختلال موازين القوة العالمي وعودة اليمين الليبرالي للهجوم على المكتسبات الاجتماعية في عهد مارغريت تاتشر ودونالد ريغان ...، وخاصة مع تراجع المعسكر الاشتراكي وبداية تفككه منذ أواخر الثمانينات، واستفراد النظام الرأسمالي بالعالم في إطار القطبية الواحدة مما سمح له من جديد بالهجوم على المكتسبات الاجتماعية وعلى حقوق الطبقة العاملة سواء داخل دول المركز نفسها ، أو في دول الجنوب التابعة حيث الاستغلال مضاعف ،والحقوق الشغلية غير محترمة ،ومفاهيم الحماية الاجتماعية غير ممكنة في ظل غياب المواطنة والديمقراطية ، إضافة إلى فرض توصيات الصناديق المالية الدولية المتعلقة ب»تحرير الاقتصاد» وانتشار الموجة الكاسحة للخوصصة وفرض سياسات التقويم الهيكلي والتقشف وبيع القطاعات العمومية الاستراتيجية للخواص وتنفيذ توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المتوحشة وانتشار الفساد والتهرب الضريبي وغياب الضريبة التصاعدية على الثروة والأرباح . وانتشار التسول المتعدد الأوجه وكل مظاهر البؤس الاجتماعي.

*إعادة الإنتاج وهم «الدولة الاجتماعية» بالمغرب:

إن الهدف من الحديث عن «الدولة الاجتماعية» في عهد ولاية الحكومة المخزنية الرجعية الحالية التي تقدم نفسها كحكومة «رجال الأعمال» هدفه امتصاص الغضب المتنامي ضد السياسات اللاشعبية والتفقيرية النيوليبرالية للنظام التبعي وإعطائها مسحة اجتماعية «إحسانية» لا أقل ولا أكثر.

تابع 8 ◄

لقد عرف المغرب أزمات اجتماعية عديدة منذ الستينات مع أزمة التعليم التي أدت إلى انتفاضة 23 مارس 1965، حيث بدأ يترسخ توجه الدولة في استهداف الخدمات الاجتماعية الأساس بدءا بالتعليم..

لقد أدى اللاتكافئ في التنمية الاجتماعية والمجالية إلى فوارق طبقية ومجالية كبيرة داخل المدن وبين الاحياء الشعبية والأحياء البورجوازية، وبين المدن والقرى، وبين الجهات ، أدت إلى الهجرة المكثفة نحو الخارج ونحو المدن الكبرى والمتوسطة وإلى تنامي قوة بورجوازية كومبرادورية مفترسة ومرتبطة بالدوائر الامبريالية ثم الصهيونية.

لقد كانت سياسات التقويم الهيكلي لبداية الثمانينات هي التي دشنت التوجهات الطبقية الكبرى المناهضة لكل ما هو اجتماعي والمفككة للمكاسب السابقة.

وقد نتج عن هذه السياسات الطبقية الحادة عدة انتفاضات اجتماعية -1980 1984-1990وسيرورة من النضالات الاجتماعية المنظمة (الإضرابات العامة لنهاية السبعينات والاضراب العام ل 1990...) والحراكات الشعبية (حركة 20 فبراير 2011 ثم بعد ذلك حراكات الريف وجرادة ومناطق أخرى تتميز بمستويات عليا من التهميش والهشاشة) لقد عملت العشرية الإخوانية للنظام على تعميق الهجوم على المكتسبات الاجتماعية والتصريح بضرورة رفع الدولة يدها عن التعليم والصحة وإلغاء صندوق المقاصة «الإصلاحات» الهيكلية التراجعية لصناديق التقاعد ، والامعان في الخوصصة وتكريس الإفلات من العقاب في نهب المال العام وصولا إلى التطبيع المذل مع كيان الإبادة الجماعية الصهيوني ، وفتح الأبواب أمام الرأسمال المفترس.

لقد فضحت مرحلة كوفيد نتائج سياسية النظام هذه ودفعته واضطرته إلى تقديم تنازلات واستجابات جزئية لبعض المطالب الاجتماعية والنقابية الجزئية بالخصوص بعد الحراك التعليمي ل 2023 والعودة للالتفاف عليها من جديد، والتلويح بنهج سياسة اجتماعية خصوصا بعد كوفيد وبعد هول انفضاح أن نصف المجتمع يتسول المساعدات وهو على عتبة الفقر الحقيقي.

إن الحديث عن الدولة الاجتماعية في مجتمع تبعي متخلف يختلف بنيويا عن الحديث عنها في بلدان المركز الرأسمالي فحتى بالمفهوم الليبرالي يفتقد هذا الحديث لجميع الركائز والأسس والقواعد الواقعية التي أفرزته في البيئة المجتمعية الأوروبية. ومنها:

*عدم ارتباط السياسة الاجتماعية بمشروع الدولة الديمقراطية، فلا سياسة اجتماعية مع الاستبداد والفساد ولا سياسة اجتماعية مع القمع وإنهاك الحريات وغياب مفهوم المواطنة المتساوية المؤسسة للحقوق حتى بالمفهوم الليبرالي للكلمة

* الإفلاس المبين ل»ديمقراطية الواجهة» وانكشاف الطابع القمعي الشرس للنظام ورفضه لكل معارضة فكرية وثقافية وإعلامية وسياسية ونقابية وفنية والعمل على سن قوانين للإقصاء والتكبيل والتسييج للحقل السياسي في إطار مربع الحكم الفردي المطلق وقواعد لعبه «المسلسل الديمقراطي» الذي يتم تكراره بشكل مثير للسخرية.

*من الشروط كذلك لتبلور هذا المفهوم هو ارتباط السياسة الاجتماعية بتوفير الميزانيات الذاتية الوطنية التي تسمح بتوزيع العوائد بين طبقات المجتمع، في حين نجد أن جزءا مهما من ميزانية الدولة مبني على الاقتراض الداخلي والخارجي وتوقعات الحالة المناخية المهزوزة ، وهي عناصر تكذب كل ادعاء عن الطابع الاجتماعي ولو المحدود للسياسة الطبقية التفقيرية المغلفة بالدعاية حول «الطابع الاجتماعي».

*عدم ربط التمويل بالقروض لأن الاقتراض الخارجي عدو التنمية المتمحورة نحو الذات فلا يمكن إنتاج الشغل بدون سياسة ذاتية للاستثمار المنتج في إطار تنمية حقيقية في صالح الشعب وقواه المنتجة وليس في صالح الرأسمال المفترس الأجنبي والمحلي التابع.

*غياب سياسة وقوانين التوازن الجبائي أو العدالة الجبائية وفي مقدمتها الضريبة التصاعدية على الثروة والأرباح التي نهجتها العديد من الدول الليبرالية منذ مرحلة ما سمي «دولة الرفاه /دولة الرعاية». بالإضافة على الافلاتمن العقاب في مجال التهرب الضريبي.

*تناقض السياسة الاجتماعية الحقيقية مع سياسة الخوصصة المتوحشة للقطاعات الاستراتيجية (التعليم – الصحة – الماء – الطاقة – النقل – تدبير المدينة -...)

*قمع الحركة النقابية والحراكات الاجتماعية والتنظيمات السياسية المعارضة وتجريم الاضراب وكل أشكال الاحتجاج.

*تهديد المكتسبات الاجتماعية في التقاعد عبر عملية تخريب الصناديق وتمديد سنوات سن التقاعد، والرفع من الاقتطاعات وتقليص قيمة المعاشات، وضعف المصداقية في الالتزام بمخرجات التفاوض الجماعي والتنصل من الالتزامات ذات الطابع الاجتماعي ومن جهة أخرى غياب ضمانات الولوج للشغل، وغياب أي تعويض عن البطالة ...

*غياب أي حماية من الفقر والبطالة البنيوية ومن المجاعة فالإجراءات المقدمة كالإعانات الاجتماعية المحدودة القيمة و»سياسة القفة» وتعميم التغطية الصحية ...هي مجرد بالونات دعائية للتغطية عن العجز البنيوي في مواجهة كارثة التفقير الممنهج والخوصصة المتنامية وتدهور الخدمات الاجتماعية وما نتج عنه من مآسي وهشاشة اجتماعية بنيوية انكشفت بشكل جلي مع جائحة كوفيد بحيث أزيد من 25 مليون من المواطنين يعيش الفقر أو الحاجة. كما أن المقاربة الاجتماعية المزعومة للدولة والمؤسسات الدائنة حولت مفهوم «الحماية الاجتماعية» من مجاله الحقوقي والمكتسب الاجتماعي إلى مجال الشفقة والإحسان وليس مجال الحقوق، بل أن حتى «سياسة القفة» البئيسة تحتاج من المواطن البئيس المقهور إلى البرهنة على الولاء السياسي والشكر للنظام وطاعته، وتدخل في إطار الضبط الاجتماعي وتجنب انخراط الفقراء جدا في النضالات الاجتماعية تحت طائلة العقاب، حيث تقدم في طقوس بالغة المهانة للكائن البشري ولمنطق المواطنة المعاصر وتعيد إنتاج نوع من «علاقات العبودية «. كما تنكشف من مسلسل الخوصصة المتنامية للتعليم والصحة والماء والكهرباء ومختلف الخدمات الأساسية، وطرد العمال وتشريدهم، وغياب التأمين الملموس من «الكوارث الطبيعية» وغير الطبيعية..

إن الدولة الاجتماعية في بلادنا مجرد وهم ولعب على عواطف البؤساء ذلك أن الدولة الاجتماعية لم تنجح حتى في بيئة السوسيال ديمقراط للعديد من الدول الأوروبية حيث تحققت بعض المكتسبات الديمقراطية الملموسة للطبقة العاملة في الثلاثينات المعلومة ، فبالأحرى تنجح في دولة ممعنة في التبعية والافتراس لخيرات الوطن وتقديم ثرواته لقمة صائغة للرأسمال المالي الأجنبي وللشركات الاحتكارية بما فيها الصهيونية ، وتحت دعاوي الانفتاح والاستثمار ، ورهن البلاد بالقروض التي تؤدى فوائدها من نصيب كبير من ميزانيات الدولة على حساب الحاجات الاجتماعية الحقيقية التي تسمح بالمواطنة المتساوية والكاملة.

إن الدعاية لمفهوم الدولة الاجتماعية ينكسر أمام الوقائع الاجتماعية الملموسة لتنامي الفقر والفوارق الطبقية، والاجحاف الضريبي، والتوزيع الغير عادل للميزانيات والموارد بين طبقات وفئات المجتمع وبين المناطق والجهات مما يكرس انعدام العدالة الطبقية والمجالية. هذه السياسة التي بينت عجزها حتى عن المواجهة الفعالة لمختلف الكوارث الاجتماعية كزلزال الحوز وفيضانات الشمال ومشاكل البنيات التحتية التي لا تزال آثارها بادية في المناطق المنكوبة.

كما أن الدولة نفسها ليس لها السيادة الكافية على المجالات الاستراتيجية في الاقتصاد والسياسة ولا الإرادة السياسية – بفعل طبيعتها الطبقية التبعية اللاشعبية- لكي تنهج سياسات اجتماعية مستقلة وطنية وتنهج سياسة تنموية متمحورة لمصلحة الشعب وطبقته المنتجة.

ولا يمكن انتظار الحصول على مكتسبات حقيقية في ظل الأوضاع القائمة على اختلال موازين القوة، فبدون النضال الطبقي والاجتماعي الوحدوي الذي يقطع مع ما يعيد انتاج واستمرار السياسات المخزنية التبعية القائمة في مختلف الميادين سيمعن النظام القائم في انتاج سياسات طبقية لا اجتماعية ، وفي نفس الوقت انتاج الدعاية الفجة وتوزيع بالونات أوهام سياسة «الحماية الاجتماعية» للاستثمار السياسي في الفقر والهشاشة والعطالة البنيوية.

أما في دول الأطراف الرأسمالية التبعية التي تحكم فيها البورجوازيات التبعية الكومبرادورية حيث انعدام منجزات الديمقراطية التمثيلية البورجوازية في حدودها الطبقية داخل نمط الإنتاج الرأسمالي يستحيل الحديث عن مفهوم «الدولة الاجتماعية» بالمنظور الليبرالي الكينزي أو من منظور السوسيال ديمقراط كواقع اجتماعي يضمن الحماية الاجتماعية بمفهومها الشامل ومن مشمولاتها القضاء على الفقر والبطالة ومجانية الصحة والتعليم ومؤسسات الحماية والتعاضد الاجتماعي ذلك أن تجارب «الدولة الاجتماعية» التي ظهرت في نمط الإنتاج الرأسمالي في دول المركز هي الدول التي اضطرت ، تحت ضغط صراع طبقي وسياسي كبير للاعتراف بمكاسب اجتماعية للمجتمع وللعمال في مجتمع أرسى القواعد الديمقراطية التمثيلية في البنيات القانونية للدولة.

إن ظهور الفكر السويال ديمقراط وسيادته في مراحل ما يسمى بالرفاه الاجتماعي أدى إلى الاعتقاد بإمكانية تحقيق مستويات معقولة من الحماية الاجتماعية. وقد عرفت العديد من الدول الأوروبية تجارب لما يسمى ب «الرفاه الاجتماعي» .

بينما في دول الجنوب مثل المغرب حيث تُقتل هوامش حرية التعبير والتنظيم وتتدخل الدولة لمنع الأحزاب المعارضة أو لصناعة الأحزاب بشكل فوقي ومافيوزي أحيانا وتسلم لها السلطة الحكومية لصباغة البلاد ب»ديمقراطية الواجهة» بالارتكاز على دساتير ممنوحة وغير ديمقراطية شكلا ومضمونا عبر تزوير الانتخابات، فإن مفهوم البرنامج الحزبي أو البرنامج الحكومي ليس له أي معنى نظرا لعدم استقلالية هذه الأحزاب السياسية المصنوعة عن السلطة/الدولة، بل إن «الدولة» هي من يزكي هذا الزعيم أو القائد ويتحكم في أحابيل الأحزاب السياسية اليمينية ، أو الأحزاب التي فقدت استقلاليتها وكذا التحكم في المؤتمرات الحزبية والمرشحين للرئاسة وتنتهي المؤتمرات ببرقيات الولاء من جهة وبالرضى من جهة أخرى .

لم تعد الأحزاب في حاجة إلى برنامج يعكس النقاش الحقيقي داخل أروقة الحزب ومؤتمراته الصاخبة والتنافس حول البرامج، كل هذا العمل أصبحت تقوم به مكاتب الدراسات، وبل فقط الذكاء الاصطناعي ومنهجية الماركوتينغ السائدة : البرنامج /السلعة – إشهار السلعة – تقديم السلعة بشكل مغري للمتلقي – القدرة على بيع الوهم، أما سير المؤتمرات فهي مهازل من الاستعراض والشعبوية والتقليد الشكلي وكأنها أحزاب حقيقية.

كما ان السياسة فما هي سياقات هذا المفهوم؟ وما هي خلفياته؟ وما هي حدوده بالنظر إلى فراغ السياسة الاجتماعية المطبقة؟ وما هو البديل المطروح؟ الاقتصادية للنظام المخزني لا تتغير جوهريا.

2026-03-22

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏ

الملف

| العدد : 647
| من 26 مارس الى 01 أبريل 2026

annahjad@gmail.com

السياسات الطبقية للنظام المخزني وانعكساتها على حق الشباب في الشغل بسبب

من وجهة نظر كارل ماركس إن العمل هو نشاط إنساني واع يتم بين الإنسان والطبيعة، حيث يبذل الإنسان جهداً جسدياً وعقلياً لتحويل المواد الطبيعية إلى أشياء نافعة تلبي حاجاته. وممَّن خلال العمل يضفي الإنسان بصمته على الطبيعة ويغيرها وفق تصوراته وأهدافه، لذلك يعتبر ماركس أن العمل خاصية إنسانية مميزة ، بخلاف نشاط الحيوان الذي يعتمد على الغريزة فقط.

عبد النبي بوگرين

كما أن رفيق دربه فريدريك إنجلز يرى أن العمل قد لعب دورا أساسيا في تطور الإنسان، إذ اعتبر أن العمل هو العامل الذي ساهم في انتقال الكائنات الشبيهة بالقرد إلى الإنسان. فبفضل العمل بدأت اليد الإنسانية تتطور وتكتسب مهارات جديدة لصنع الأدوات، ومعه تطور الدماغ واللغة والعلاقات الاجتماعية، مما أدى إلى ظهور الوعي الإنساني والمجتمع البشري. لذلك يؤكد إنجلز أن العمل كان الشرط الأساسي في تطور الإنسان .

وإذا أضفنا لهذين التعريفين اللذان يظهران قيمة العمل المجتمعية ما نصت عليه المواثيق الدولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدص الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى منظمة العمل الدولية .... إلى غير ذلك من المواثيق التي تجعل من الحق في الشغل مبدأ لا محيد عنه، وأن كانت هذه المنظمات والمواثيق تنطلق من خلفية ربحية بالأساس أو للدقة من خلفية استغلالية وذلك لما تدره قوة العمل من أرباح تعود للمالكين لوسائل الإنتاج إلا أنها أقرته وتدافع عنه في حدود ما يسمح به النظام الرأسمالي العالمي .

هذا الاقرار الموضوعي بقيمة العمل والاعتراف الدولي بأحقيته جعل التحالف الطبقي المسيطر بالمغرب يعترف به من خلال مختلف الدساتير السابقة إلا أنه مع الدستور الممنوح لسنة 2011 الذي يقول في الفصل 31 منه» أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الشغل ومن الدعم في البحث عن منصب عمل أو في التشغيل الذاتي، كما يضمن الدستور الولوج إلى الوظائف العمومية حسب مبدأ الاستحقاق وتكافؤ الفرص»، حاولت الدولة من خلاله أن تتملص من مسؤوليتها المباشرة عبر تحميلها المسؤولية للمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وهي بهذا تتخلى عن خدمة عضوية تدخل ضمن اختصاصاتها ومسؤولياتها .

إلا أن الواقع يثبت تناقضا صارخا بين الإقرار الدستوري والواقع العملي، ورغم أن دستور 2011 كرس هذا الحق بشكل ضمني باعتباره أحد الحقوق الأساسية للمواطنين، فإن الواقع يكشف عن تفشي البطالة واستفحالها، إذ تجاوزت نسبتها 13%، وهو رقم يظل مرشحا للارتفاع، ويعود ذلك إلى المعايير المعتمدة في احتساب هذه النسبة، والتي تبدو بعيدة عن الموضوعية، حيث تصنف عقود العمل الموسمية أو المحددة المدة ضمن حالات التشغيل، كما يُحتسب المتوقفين عن العمل – ما دامت أسماؤهم ما تزال مدرجة ضمن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – ضمن الفئة النشيطة. ومن ثمّ، فإن هذه المنهجية تخفي حقيقة الأرقام وتعكس صورة غير دقيقة عن الواقع. وفي خضم هذه المعطيات، يجد ملايين الشباب القادرين على العطاء والإبداع، ومن بينهم حاملو الشهادات العليا، أنفسهم في مواجهة بطالة ممتدة أشبه بموت بطيء يبدد طاقاتهم ويقوض آمالهم في الاندماج المهني والاجتماعي.

إن واقع البطالة بالمغرب ليس قدرا محتما كما أنه ليس رغبة من السياسات المنتهجة كما قد يتبادر للوهلة الأولى بل أن السياسة ما هي سوى تكثيف للإقتصاد، فنظرة خاطفة على هذا الأخير يتضح جليا طبيعته التبعية وبالتالي فهو ذيلي للإقتصاد العالمي أي أنه عاجز بنيويا عن خلق فرص الشغل بحكم اقتصاره في مسلسل الانتاج العالمي على الاقتصاد الخدماتي وارتباطه بالتغيرات المناخية أي بنسبة الأمطار، ومعلوم كذلك أن القطاع الفلاحي يقتصر في أفضل أحواله على عقود العمل الموسمية وبأثمنة زهيدة في ظروف لا إنسانية وما حجم الكوارث التي نشهدها بين الحين والآخر حيث مئات العاملات والعمال يلقون حتفهم وهم في طريقهم إلى الضيعات في استهتار مكشوف بحياتهم لدليل حي على ما نقول .

وكما أنه ما من نار بلا دخان فنفس الأمر ينطبق على الظواهر والقضايا الاحتماعية فما من قضية بلا انعاكاسات وتمظهرات، هكذا تنعكس البطالة المستشرية وسط الشباب وتتمظهر في انتشار الجريمة والهجرة حيث تسجل الأرقام أنه بين عامي 2025 و 2024 سجلت حوالي 120 ألف محاولة هجرة حيث يفضل الشباب امتطاء قوارب الموت في ظل نفاذ فرصهم في البحث عن شغل قار يضمن كرامتهم في وطن لم يمنحهم فرصة للنجاة، إضافة للارتفاع المهول في عدد المدمنين خاصة المخدرات الصلبة وهم يحاولون بهذا الهروب من واقع قائم والأرقام هنا صادمة حيث تقدر بالملايين، ناهيك عن الهدر المدرسي والجامعي حيث لم يعد الشباب ينظرون إلى الشواهد الجامعية كمخلص من الفقر والبطالة فحسب الأرقام الرسمية فإن ما يناهز 49% من الطلبة يغادرون الجامعة دون الحصول على شهادة جامعية وفقدان هذا الحافز يعود من وجهة نظري للعديد من الأسباب منها واقع الاكتظاظ بالجامعات مما يؤدي لضعف التأطير والمتابعة إضافة إلى الاغتراب داخل المناهج التعليمية، دون ان نغفل عاملا حاسما يتمثل أساسا في عدد خريجي الجامعات الذين يعانون من البطالة فقد وصلت البطالة في صفوفهم اكثر من 20%. والأرقام دائما معرضة للإرتفاع لأن الآلاف من حاملي الشهادات لا يشتغلون في مجال تخصصهم وبالتالي فهم يبحثون عن قوت يومهم في مجالات اخرى مما يساهم في اهدار العديد من الطاقات، والفئة المحظوظة منهم تستطيع الهجرة لتستفيد دول الاستقبال من طاقاتهم وأقصى ما يفعله المغرب هو عند نجاح أحدهم نقدمه كنموذج ونستقبله في القنوات العمومية وكأننا نشهد على نفسنا بتدمير شبابنا وطاقاتنا .

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل البطالة معطى أبدي أم هناك حلول ؟ وان كانت هناك حلول فهل هي ممكنة التحقق داخل نفس البنية الطبقية ؟

للإجابة على هذا السؤال تتعدد القراءات وفق مختلف المدارس الاقتصادية والإجتماعية فإن كانت المدارس الليبرالية تنظر إلى الإنسان كمصدر للأزمة خاصة عبر النمو الديمغرافي السريع فإن المدرسة الماركسية ترى أن الأزمة هي أزمة نمط إنتاج حيث تصير علاقات الانتاج القائمة على الملكية الخاصة معيق لتطور القوى المنتجة وهو ما يتجلى في دورية الأزمات البنوية التي تضرب عمق النظام الرأسمالي في أعلى مراحلة الإمبريالية هذه الأخيرة التي يعتبرها الرفيق لينين بأنها عشية الثورة الاشتراكية .

أما على المستوى المحلي فقد فرمل الدخول الاستعماري للمغرب ذلك التطور الطبيعي للمجتمع المغربي وبالتالي أجهض كل إمكانيات بروز برجوازية وطنية تقود نضالها الاقتصادي ضد أنماط الانتاج القديمة بغية خلق سوق وطني، هذا الاستعمار خلق لنا بورجوازية طفيلية تلعب دورا تكميليا في مسلسل الانتاج العالمي لهذا حتى وان كانت البطالة منتشرة في قلب المجتمع الرأسمالي (أوروبا أزيد من 6%، أمريكا أكثر من 4% ، ...) ، فإن مجتمعنا والمجتمعات التي على شاكلته تكون الأرقام فيها مضاعفة نظرا لعجز اقتصادها على خلق فرص شغل للشباب داخل بنيته، إذن فالمهمة المطروحة اليوم على الشباب هو تنظيم نضالاتهم وتشبيكها أولا لإنتزاع مكتسبات لصالحهم وثانيا المساهمة الجادة والمسؤولة في بناء الأداة الثورية القادرة على قيادة نضالات الشعب المغربي لدك بنية النظام المتعفنة والإستعاضة عنها ببناء نظام وطني ديمقراطي شعبي في أفق تشييد المجتمع الاشتراكي حيث تكون السلطة للمنتجين الحقيقيين .

اذن فهذا هو المسار الوحيد والممكن وما دون هذا فهو لا يعدوا إلا أن يكون مسكنات قد تهدئ الألم لكنها لا تقضي على المرض.

تردي الأوضاع الاجتماعية في المغرب:

النظام الرأسمالي يضرب الشباب في مقتل

محمد الصباغي.

في ظل النظام الرأسمالي الذي يسود المغرب، يعاني الشباب من ويلات العطالة والفقر والتهميش. الأوضاع الإجتماعية تتدهور بشكل مستمر، والشباب المغربي يجد نفسه أمام مستقبل مغلق حالك الظلمة

سياسات التشغيل:

سياسات التشغيل المتبعة في المغرب و المملاة من طرف القوى الكبرى على النظام المخزني بالمغرب هي السبب الرئيسي في تفشي البطالة و تردي الأوضاع الإجتماعية. هذا النظام يعمل على خدمة مصالح الطبقة الحاكمة، ويهضم حقوق الشباب والعمال و الكادحين. العطالة والفقر هما نتيجة طبيعية لسياسات الليبرالية الجديدة التي تطبقها الحكومة.

الشباب المغربي يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على عمل لائق، حيث تصل نسبة البطالة بين الشباب إلى أكثر من 20%. هذا الوضع يهدد مستقبل الشباب ويؤدي إلى شعور بالإحباط واليأس.

الإقصاء والتهميش:

الفقر و الإقصاء والتهميش الإجتماعي هي عوائق كبيرة أمام تحقيق التنمية الإجتماعية و الإقتصادية في المغرب. العديد من الأسر المغربية تعيش تحت خط الفقر، مما يجعل من الصعب على الشباب الحصول على التعليم والتدريب اللازمين للاندماج في سوق العمل.

و يحرمها من الولوج إلى أسلاك الوظيفة العمومية بذرائع و طرق عديدة.

هذا الوضع يؤدي إلى تفاقم مشكلة العطالة وتدهور الأوضاع الإجتماعية، المعطلون و خاصة في فئة الشباب، يفتقرون إلى الاستقرار المالي، ما يجعل من الصعب عليهم العيش الكريم و بناء مستقبلهم وتحقيق أهدافهم.

النضال ضد البطالة «الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب»

يجب على الشباب المغربي أن يصطف إلى جانب كل فئات و تنظيمات الشعب المغربي من خلال تنظيم نضاله ضد البطال في إطار تقدمي ديمقراطي (ج.و.ح.ش.م.م) للنضال من أجل تغيير السياسات اللا وطنية و اللا شعبية و اللا ديمقراطية في ميدان التشغيل، كما يجب علينا المطالبة بسياسات إقتصادية و إجتماعية تخدم مصالح الشباب و الكداح في وطننا الجريح، كما يجب على الحكومة أن تتخذ إجراءات عاجلة لتحسين الوضع الإ قتصادي وتوفير فرص عمل للشباب المعطل ضمانا لحقه في عيش حياة كريمة.

دور المجتمع المدني

المجتمع المدني له دور هام في مواجهة مشكلة العطالة لدى الشباب. لا يمكن للمنظمات غير الحكومية حل معضلة البطالة عبر تقديم الدعم والمساعدة للمعطلين، مثل برامج التدريب والتأهيل.

بل يجب على المجتمع المدني الضغط على الحكومة لإتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة هذه المشكلة. يجب على جميع مكونات الشعب المغربي أن تتحد وتناضل من أجل مستقبل أفضل للشباب المغربي و حقه في عمل يضمن له حياة كريمة

ختاما:

تردي الأوضاع الإجتماعية في المغرب وتأثيرها على عطالة الشباب يمثلان تحدياً كبيراً يجب مواجهته بمسؤولية.

يجب على الشباب أن يرص صفوفه للدفاع عن حقه في الشغل و العيش الكريم، و يناضل من أجل تغيير سياسات الرأسمال المملاة على المغرب من دوائر القوى العالمية الكبرى. بذلك، يمكن تحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية المنشودة، وضمان مستقبل أفضل للشباب و الشعب المغربي ككل.

حي على النضال

حي على الكفاح

لنناضل جميعا من أجل الحق في الشغل القار و الحياة الكريمة.

فصل المناطق الفلسطينية مقدمة للضم

أسامة خليفة (*)

أدت النكبة وحـرب 1948 لـيس فقط إلـى تشريد شعب، بـل وتمزيق جغرافية الوطن الفلسطيني، وفرض السيادة على ثـلاث أجـزاء من قبل ثـلاث جهات، بحدود فاصلة مصطنعة للضفة الغربية، وقطاع غزة، والأراضـي المحتلة العام 1948، دخل تمزيق الوطن هذا في المفاهيم السياسية بتسميات تعرضت للجدل، بحدود رسمها خط هدنة 1949 باللون الأخضر، وتعددت الألوان إلى الأزرق والبنفسجي، وفي سياق الحروب العدوانية الإسرائيلية في المنطقة، ظهرت خطوط أخرى كالأصفر والبرتقالي والأحمر، ليست الخطوط فقط ملوّنة، بل لوّن الاحتلال بطاقات الهوية الشخصية، البطاقة الخضراء أو الهوية الفلسطينية تمنح من السلطة الفلسطينية لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غـزة، بناءً على اتفاقيات أوسلو، لا يسمح لحاملها بدخول أراضي الـ48 دون تصريح، وتمنح البطاقة الزرقاء "الهوية الإسرائيلية" لفلسطينيي القدس الشرقية وفلسطينيي الـ48 الذين يتمتعون ب"المواطنة الإسرائيلية"، وتسمح بحرية الحركة والعمل في الداخل المحتل، ويحملها قرابة 296 ألف مقدسي. حيث مصطلح «عرب إسرائيل»، أو «عرب 48»، أو «فلسطينيو الداخل»، أو «الوسط العربي»، أو «الأقلية العربية» أو «مواطنون إسرائيليون من الدرجة الثانية» بموجب قانون المواطنة لعام 1952، لكن تمسّكهم بهويتهم الفلسطينية يعرّفون أنفسهم كـ«فلسطينيين مواطنين في إسرائيل» أو «فلسطينيي الداخل».

تم ضم الضفة الغربية رسمياً للمملكة الأردنـية الهاشمية في 24 أبريل/نيسان 1950، وأصبـح سكـان الـضفة الغربية ولاجـئـوهـا مـواطـنـين أردنـيـين، يحملون الجنسية الأردنية. في 31 تموز/ يوليو 1988 أعلن فك الارتـباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية، مما ساهم في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية، وأفادت الربط بين الأجزاء الفلسطينية الثلاث.

وبعد اتفاقيات الهدنة أطلقت تسمية «قطاع غزة» على الجزء من فلسطين الذي يقع تحت الإدارة المصرية، يتميز «لاجئو غزة»، ممن هُجِّروا من قراهم ومدنهم في فلسطين التاريخية، عن سكان «غزة الأصليين»، لكن جميعهم تم دمجهم بالجمهورية العربية المتحدة في العام 1959 بعد حل حكومة عموم فلسطين، وجميعهم تحولوا إلى لاجئين بعد العدوان الإسرائيلي خلال العامين الماضيين.

يبدو ظاهرياً أن الاحـتـلال عـام 1967 قد وحد هذه الأجـزاء، حين تمت السيطرة العسكرية الإسرائيلية على كامل المساحة بين النهر والبحر عبر مرحلتين 1967و1948، وأصبحت فلسطين التاريخية تحت حكمها المباشر، مما ألغى حـدود الهدنة الفاصلة بين الأجزاء الثلاثة، مع بقاء أشكال مختلفة من الحواجز والبوابات، والتقسيمات بكافة أشكالها الإدارية والديموغرافية والسياسية، ففي حـين سعـت سلـطات الاحـتـلال لضم الضفة، عملت على فك ارتباط شكلي بقطاع غزة لم يحقق إفادة لوحدة ما تجزّأ.

يُنظر دولياً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، كـأراض محتلة بما فيها القدس الشرقية، تسعىً الأمم المتحدة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليهما، هذا قرار مهم -حتى لو كان دون فعل إجرائي- لكن لم يقدم أي شيء ليجعلهما وحدة سياسية واحدة، ومصدر قرار وطني واحد، في ظل ممارسات سلطات الاحـتـلال الإسرائيلي في تمزيق المجتمع الفلسطيني، لم تسمح للاختلاط والتواصل بـين سكـان غـزة والضفة الغربية وتمنع التنقل بينهما، بل تحدّ من الحركة والتنقل على مساحة الضفة الغربية، وتفصل بلداتها ومدنها عن بعضها، وتحولها إلى معازل مقطّعة الأوصال.

يستهدف المشروع الإسرائيلي المضي في خطة الضم الزاحف للضفة من خلال فصل القدس عن الضفة الغربية واعتبارها جزءاً من الكيان الإسرائيلي، وفصل الضفة الغربية عـن قـطـاع غـزة ليسهل ضمها في مرحلة لاحقة، حتى الاقتصاد الفلسطيني يطاله الفصل ولا يسمح بحركة البضائع ما بين غزة والضفة الغربية في ظل استمرار سياسة الحصار وفصل القطاع واعتبار المعابر مناطق عسكرية مغلقة، في حـالات نـادرة تسمح بالحركة باتجاه واحد من الضفة إلى غـزة لمن يتعهد بالاستقرار الدائم في غزة بعد الحصول على موافقة أمنية مسبقة، أو حالات الإبعاد للعديد من الأسرى المحررين، من خرج من الضفة لأي سبب سيلقى الكثير من الصعوبات لو أراد العودة. ولا يستطيع الطلاب الفلسطينيون في غزة الدراسة في جامعات الضفّة الغربيّة، حتى الحالات الطبية الطارئة التي لا يتوفر علاجها في غزة، ومعها الطواقم الطبيّة منعت من العبور، لا تخدم سياسة الفصل هذه أهدافاً أمنية فقط، بل أيضاً أهدافاً ديمغرافية وسياسية، تتعلق بتقليل عدد الفلسطينيين الذين يسكنون الضفة الغربية.

رغـم الانـقـسـام السياسي الفلسطيني، وفيض الحديث عن سلطة رام الله وإمارة غزة، ورغم انقطاع الامتداد الجغرافي بوجود احتلال يحاصر القطاع ويعزل الضفة، فهناك ما يجمع ويلغي المسافات حيث يواجه القطاع والضفة تحديات وأزمات مشتركة، تعبر عن وحـدة المصير وترابط المستقبل للخلاص من البقاء تحت وطأة احتلال استيطاني، وسياساته القمعية، وحملات الاعتقال في المنطقتين، والسياسات الإسرائيلية التي تستهدف المدن والقرى في كلا المنطقتين.

وفي مواجهة الاحـتـلال والنضال لأجل الاسـتـقـلال لا يمكن فصل مـا يـجـري في قطاع غـزة عما جـرى ويـجـري فـي الضفة الغربية، لأنهما يشكلان وحـدة سياسية وقانونية واحدة، يشكلان مجتمعاً واحداً في منطقتين منفصلتين جغرافياً، يجمعهما المصير المشترك، والهوية القومية، واللغة، والثقافة، والعلاقات الاقتصادية والعائلية، يقطع وجـود الاحتلال ومستوطنات غلاف غزة الامتداد الطبيعي التاريخي، والشاذ وجـود احتلال واستيطان يحاصر القطاع ويعزله عن الضفة، ستبقى الوحدة الكفاحية والوحدة الميدانية ومواجهة حروب الاحتلال عاملاً قوياً في تمتين وحدة الضفة والقطاع كوحدة معمدة بالدم والتضحيات. يبرز ذلك من خـلال الأسباب التي أدت إلـى الحروب التي خاضتها غزة دفاعاً عن أوضاع متوترة وسياسات إسرائيلية قمعية واستيطانية وتـهـويـديـة استهدفت تغيير ديمغرافيا وجغرافيا الضفة الغربية.

في 8 تموز/ يوليو 2014 خـاض قطاع غزة حرباً أطلقت عليها الفصائل «العصف المأكول» وأسمـتـهـا إسـرائـيـل «الجرف الصامد»، كان من أسباب هذه المعركة قيام مستوطنين إرهـابـيـين باختطاف الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير من حي شعفاط بالقدس وتعذيبه وقتله حرقاً ضمن حملات منظمة يقوم بها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين. استمرت 50 يوماً وأسفرت عن استشهاد 1742 فلسطينياً، بينهم 530 طفلا و302 امرأة من سكان قطاع غزة.

في أيار/مايو2021 خـاض قطاع غزة معركة «سيف القدس» التي سمتها إسرائيل «حارس الأسوار»، كانت بسبب استيلاء مستوطنين على بيوت مقدسيين في حي الشيخ جراح، واقتحام القوات الإسرائيلية صباح يـوم الاثنين 10 أيار/مايو 2021، للمسجد الأقصى، أسفر الاقتحام عن إصابة أكثر من 331 مدني فلسطيني في المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة، بينهم 7 حالات خطرة للغاية.

الـتـدويـل لـجـزء دون الآخـر، وتوحيد شطري القدس هما إجراءان يمزقان الجسد الفلسطيني، فور احتلال القدس الشرقية في نكسة حزيران 1967، أصدر الكنيست في 27 حزيران/ يونيو 1967 قوانين لفرض الإدارة والقضاء الإسرائيلي على القدس الشرقية وتـوّج بـ«قانون القدس» في 30 يوليو/ تموز 1980، الذي أعلنها «عاصمة موحدة» لإسرائيل، وهو ما يرفضه القانون الدولي، ويعدّه الفلسطينيون تهويداً للمدينة وضماً غير شرعي.

تعتبر محاولات تدويل غزة وفصلها عن الضفة الغربية تكريساً للانقسام الجغرافي، وتـجـاوزا للشرعية الفلسطينية، هي استراتيجية أمريكية لما بعد الحرب تهدف لإنهاء حكم حماس، وإدارة القطاع عبر قوة دوليـة أو وصـايـة لإعـادة صياغة الوضع السياسي، هذا التوجه الأميركي لا تفضله إسرائيل، ويُقابل برفض فلسطيني قاطع، يحذر من أن التدويل خطر على وحدة غزة والضفة، وعلى مستقبل النظام السياسي الفلسطيني ووحـدة الـقـرار بـين الضفة والقطاع. يرفض الفلسطينيون فصل الضفة الغربية عن غزة، أو فصل القدس عن الضفة، أو إعادة احتلال القطاع، المفترض بحسب القرارات الدولية والاتفاقيات السياسية أن تشكل كلاهما الدولة الفلسطينيّة بما فيهما القدس الشرقية. أكد رئيس حركة حماس في قطاع غـزة، خليل الحية، الإثـنـين 27 أكتوبر 2025، رفض فصل غزة عن الضفة الغربية، وأكد أن غزة والضفة الغربية هي وحدة وطنية واحـدة، ولا نقبل فصل غزة عن الضفة الغربية، وترى حركة حماس أن الوحدة الوطنية تتم بانتخابات فلسطينية أو بتشكيل حكومة فلسطينية متفق عليها.

(*) أسامة خليفة كاتب فلسطيني

هل سيدفع ترامب الى حرب التدمير الشامل في الشرق الأوسط

في إطلالة اليوم على مجريات العدوان الصهيوأمريكي على ايران ولبنان بعد ليالي حارقة لن ينساها الكيان الصهيوني، انخفضت اليوم وثيرة الهجمات المتبادلة بين التحالف الصهيوأمريكي من جهة وإيران ولبنان من جهة اخرى...

٠٤.٠٣.م

ايران بضرباتها على ديمونة وعراد والتي استخدمت فيها قدرات أعلى، أثبتت أن منظومتها الصاروخية ما زال لديها الكثير لتقدمه، وأنها مرحليا تستخدم قدرات نيرانية أعلى، وتحقق إصابات أكثر، وأن غرفة القيادة والسيطرة الإيرانية تسير بشكل تكتيكي وفق خطط مدروسة...

وتفند ادعاءات التحالف الصهيوأمريكي بان منظومة إيران الصاروخية تراجعت بشكل كبير ولا يعكس صحتها الميدان، بل الميدان يعكس إن إيران ما زالت قدراتها الصاروخية قادرة على الاستمرار والوصول وتحقيق أهداف.

أن ارتفاع منسوب الضربات وقوتها ودقتها في ديمونة وعراد كشف عن أن قدرات النيران الصاروخية الإيرانية باتت تخترق المنظومات الدفاعية الجوية الصهيوأمريكية بمعدل اختراق مرتفع، وأن ادعاءاتهم باعتراض90% من الصواريخ غير صحيحة...

إيران تتعامل بندية كبرى، وفق معادلة بنى تحتية مقابل بنى تحتية، نطنز مقابل ديمونة.

في نفس السياق وردا على تهديد ترامب بتدمير محطات الطاقة التابعة لإيران بحال «لم تفتح إيران مضيق هرمز بالكامل خلال 48 ساعة»،

هددت إيران بانها سترد على أي هجوم ضد بنيتها التحتية للطاقة باستهداف جميع البنية التحتية للطاقة وتكنولوجيا المعلومات وتحلية المياه التابعة للتحالف الصهيوأمريكي في المنطقة..

ووفقا للتقييم الاستراتيجي لهذا التهديد:

نرى انه اذا تم تنفيذ الوعيد غدا ستدخل المنطقة في حالة من الفوضى الشاملة تستنزف فيها قدراتها، وتضعف لصالح الكيان الصهيوني.وذلك في سياق سعي التحالف الإجرامي إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بما يعزز هيمنة الكيان ويمنحه التفوق في موازين القوة....

إن تنفيذ تهديد قصف منشآت الطاقة الإيرانية ليس فقط استهداف للبنية التحتية بل هو ضربة نووية للاقتصاد الإيراني قد يفتح باب الحرب الشاملة..

بعد الفشل العسكري،يهدف التحالف الصهيوأمريكي من خلال تغريدة مجرم الحرب ترامب الى وقف الدخل القومي لايران ودوران الحركة الاقتصادية وارتفاع التضخم،وشلل في التزود بالكهرباء وتوقف المصانع.

كما يسعى من خلال هذا التصعيد إلى إظهار استعجاله لإنهاء الحرب التي وصلت تكلفتها إلى ما يفوق 30 مليار دولار، وإبطاء آلة الحرب الإيرانية.وتجاوز تداعيات إغلاق مضيق هرمز التي تركته عاريا ووحيدا امام العالم..

وعليه، يجب على دول الخليج أن تستخدم كل أوراق الضغط المتاحة على مجرم الحرب ترامب، لثنيه عن هذه الخطة، لما في ذلك من مصلحة مباشرة للخليج ومقدراته وأمنه.

دول الخليج ربطت أمنها ومصالحها الاستراتيجية بالولايات المتحدة، اقتصاديا وعسكريا وأمنيا، لكن ما يجري الآن يضع هذه الدول أمام اختبار حقيقي وخطر مباشر يهدد وجودها واستقرارها.

إذا لم تتحرك الآن، وتمارس ضغطا حقيقيا على ترامب لوقف هذا المسار التصعيدي، فقد تجد نفسها لاحقا أمام نتائج كارثية تدفع ثمنها شعوبها ومقدراتها،بعد فوات الأوان.

بعض قيادات الدول الخليجية متماهية مع الأهداف الصهيوأمريكية(السعودية والإمارات) لإضعاف إيران،لكن هذا التماهي الآن لا يجدي،فليس للخليج مصلحة في انفلات الأوضاع، لأن مقدراته ومقومات حياة الشعوب الخليجية تقع في قلب النيران.

وعليهم أن يعلموا ان انعدام الأمن في باب المندب والبحر الأحمر من الخيارات المطروحة أمام محور المقاومة وعلى الخصوص دخول اليمن إلى المعركة وهي ورقة تحتفظ بها إيران..

ومن تم تشكيل كماشة المضائق بين مضيق هرمز وباب المندب لكي تتفاقم أزمة الاقتصاد العالمي، وترتفع كلفة الحرب على الجميع وتؤدي إلى صدمة طاقية تقفز ببرميل النفط الى ما فوق حاجز 150دولارا مما سيؤدي لارتفاع جنوني في أسعار السلع،ويدفع البنوك المركزية لرفع الفائدة،وإلى التضخم وهو ما يخنق النمو العالمي.

متناقضات العقل الصهيو- امريكي: الحيرة والارتباك ؟!

أبو علي بلمزيان

ليس هناك شيء اسمه عامة.. وخاصة ، غير متمرس..وخبير، في الحرب العدوانية الصهيو أمريكية على إيران، والتي تقارب الشهر على بدئها بشكل متواصل، والشعب الايراني ما زال رابط الجأش وجيشه يبدي عزيمة نادرة على الصمود والمقاومة، غير مبال بما تخلفه القوة الغاشمة من دمار وخراب وقتل ..الناس اصبحوا على قدر عال من الوعي بتفاصيل الحرب وخلفياتها ومآلاتها وسير المعارك العسكرية، رغم المنسوب الضخم من الكذب والتلفيق والتعتيم وقلب الحقائق ، تستعمل فيها كبريات وسائل الإعلام وشبكات عابرة للحدود من المرتزقة الاعلاميين المكلفون بتزييف الحقائق للمساهمة في كسر وإحباط معنويات المقاومة، سواء في ايران او لبنان عبر حزب الله أو الشعوب التي تبدي تضامنا عالميا متزايدا مع ايران. وإن كان هذا التضامن على المستوى الاقليمي دون المستوى المطلوب . نظرا لانغراس الايديولوجية الوهابية والسلفية في صفوف عدد كبير من الجماهير ، فباستثناء القوى التقدمية والشيوعية التي عبرت عن تضامن لامشروط مع ايران والمقاومة اللبنانية وأصدرت بيانات واضحة تعبر عن إدانة العدوان ودعوة الشعوب للتضامن، خارج هذه الدائرة لا نجد سوى مواقف تسعى للخروج من الاحراج بشيء من الذكاء اللغوي، كما يفعل من ينعتون بالاخوان ومن لف لفهم.

ومع ذلك فمن المؤشرات الدالة على اندحار العدوان وانهزامه لا يتجلى فقط في الخسارة الفادحة التي يتكبدها يوميا العدوان في العتاد والبشر والاقتصاد والسياسة، يكفي ان نشير هنا ان تكلفة الحرب اليومية لامريكا على ايران وفق بعض التقديرات، مع تكتم البنتاغون، هو 891.4 مليون مليون دولار يوميا، ناهيك عن انخفاض الاسهم وصعود التضخم والزيادة الصاروخية لأسعار النفط التي قد تصل الى 120 دولار، لان هناك تقديرات ترجح ارتفاعها إلى 200 دولار، ثم تخيل كيف ستصير الاقتصاديات العالمية ..لكن الشيء الحاسم الذي يظهر ارتباك الخطاب الترامبي ومعه كل اليمين المتطرف في امريكا، ما أصبحت عليه تصريحات رئيس الولايات المتحدة من تناقضات ومفارقات وكذب وبهتان ، وهي تصريحات تثير الاشمئزاز لما تنطوي عليها من تعطش لسفك الدماء مقابل المال والسيطرة على خزان الحياة بالشرق الأوسط والخليج، والتي تشكل ايران، بالنسبة لتقديراته المتهورة، آخر معاقل الصمود قبل السطو على ما تبقى في سلسلة دول منبطحة، ستكون لقمة سائغة في الأفواه الصهيو أمريكية، قد يتحولون الى حراس على آبار النفط بعد ان قبلوا المساهمة في تدمير قوى الصمود والممانعة التي تشكل ايران العمود الفقري لكل محور المقاومة من لبنان الى فلسطين واليمن ، ولعل الشعوب العربية وكل المستضعفين في الأرض يتطلعون الى انتصار المحور، لما له من تداعيات حاسمة في إقبار مشاريع توسعية وتخريبية ، ولعل اول من سيسترجع الانفاس هي المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها حماس التي وجدت معها ، وهي في المحنة، دولة ايران التي ضمنت لها اسس الإستمرارية في محيط كله الغام من صنع من ينعتون انفسهم بدوائر السنة الذين يفضلون نتانياهو على الشهيد خمينائي لكون الاول من اهل الكتاب اما الثاني فهو من الكفرة الذين يسبون الانبياء!، عجبا لبشر لا تهتز ضمائرهم ، إن كان لهم ضمير، من شدة الرياء والنفاق.!

إن تصريحات دونالد ترامب تبين المدى الذي تتخبط فيه الاستراتيجية العسكرية الصهيو أمريكية ، فالرجل يطلق كلاما عاريا لا يأبى السقوط في تناقضات فجة ومضحكة، يمكن ان نقف عند بعضها في السياق التالي:

- ترامب: سوف نقضي على ايران في اربعة أيام ، والحرب تطوي 12 يوما ولا تزال ايران تكشف عن قدرات هائلة.
- ترامب : سوف نستمر في الحرب حتى محو ايران.
- ترامب يريد الحوار وايران ترفض الشروط وتصر على مواصلة الحرب.!

ترامب: سوف نجتاح ايران بريا

ترامب : ليس هناك إمكانية لاجتياح ايران!

ترامب : سوف نجند المعارضة الكردية لغزو ايران

ترامب : لا أريد الاكراد!

ترامب : في 2025 بعد انتهاء الحرب 12 يوما قال انه أنهى السلاح النووي الايراني.

ترامب : خلال الحرب الجارية يقول انه يحاول القضاء على السلاح النووي!

ترامب: ان القواعد الامريكية وجدت لحماية أنظمة الخليج، وبعد مسحها من الخريطة من طرف ايران ، يطلب من دول الخليج حماية قواعدها العسكرية لجرها لحرب لا تبقي ولا تذر.!

- ترامب. الهدف من الحرب هو القضاء على النظام الايراني وتأليب الشعب عليه واستبداله بنظام موال له، ثم يعود ليقول ان هدف الحرب هو تدمير السلاح النووي وبرنامج الصواريخ البالستية.

ترامب. الهدف من الحرب هو حماية مضيق هرمز ، ثم يعود ليؤكد إستحالة المهمة، ويطلب من اصحاب السفن التحلي بالشجاعة.!

ترامب: الهدف من الحرب تدمير ايران بالكامل.

ترامب: قرار توقيف الحرب هو بيدي وحدي، ولما يحاصر بالاسئلة عن أهداف الحرب لا يتوانى في تقديم إجابات نرجيسية موغلة في العدوانية: انا من يعرف اهداف الحرب ومتى ستتوقف...

ما يستشف من تناقضات زعيم الامبريالية العالمية أنه خسر الحرب وإلى إشعار آخر.

هذه التناقضات وصفتها جريدة لوموند الفرنسية بأنها مشهد « لحرب على غير هدى» ، ان هذا التذبذب لا يعكس فقط ضبابية الافق، بل إن تدفق اللعاب في فمه تعطشا للمال يفقد عقله توازنا في إدراك المسافة بين الحقيقة والسراب، يواصل بكل عنجهية حتى لو سارت الامور في اتجاه الانتحار!

الصهيونية المغربية:

هل نحن أمام علاقات عادية أم أمام اختراق شامل؟ أم تحالف كامل؟

في إطار انفتاح جريدة النهج الديمقراطي على مختلف الآراء المانعة و الرافضة للصهيونية و المد الامبريالي، اخترنا لكم هذا المقال لكاتبه الأستاذ عبد المولى المروري.

عبد المولى المروري

هل هناك صهيونية مغربية؟

قبل الجواب عن هذا السؤال، ينبغي أولًا أن نتحرر من الخلط الشائع الذي يفسد النقاش من أساسه، وننظر بكل عمق وموضوعية إلى الصهيونية وامتداداتها وطبيعة وحقيقة هذه الامتدادات.

فالصهيونية ليست مجرد وجود يهود، وليست مجرد علاقة دبلوماسية مع الكيان الصهيوني في حدود معينة، وليست مجرد تبادل تجاري عابر بين دولتين. لو كانت الصهيونية مجرد هذا، لكان كل بلد يقيم علاقة مع هذا الكيان بلدًا صهيونيًا، ولكان كل حديث عن الاختراق مجرد صراخ أيديولوجي فارغ، لكن الأمر أعمق وأخطر من ذلك بكثير.

الصهيونية في صورتها المعاصرة ليست مجرد اسم ل«دولة»، بل هي منظومة نفوذ عالمي، ومشروع سياسي وثقافي وإعلامي وأمني واقتصادي متكامل، يشتغل على حماية الكيان الصهيوني، وتوسيع دائرة قبوله، وإعادة تشكيل الوعي العام بما يجعل الاحتلال أقل بشاعة، وربما حقا تاريخيا ووعدا دينيا، ويجعل الجريمة أقل وضوحًا، أو ربما حفاظا عن الوجود ودفاعا عن النفس، والتطبيع أكثر اعتيادًا، والاختراق أكثر هدوءًا وأسهل انسيابا.

من هنا، لا يصبح السؤال: هل توجد سفارة أو اتفاقيات أو رحلات جوية؟

بل يصبح السؤال الحقيقي: هل تسللت الرؤية الصهيونية، ومصالحها، وخطاباتها، وشبكاتها، إلى مجالات حيوية داخل المغرب؟

وهل نحن أمام مجرد علاقات سياسية عابرة، أم أمام تشكل «صهيونية مغربية»، لا بمعنى التنظيم الرسمي، ولكن بمعنى الامتداد الداخلي لمشروع خارجي؟ ذلك هو جوهر المسألة.

فالصهيونية المغربية، إن صح التعبير، لا تعني بالضرورة وجود حزب أو جمعية أو مؤسسة رسمية تحمل هذا الاسم أو شخصيات رسمية وغير رسمية، بل تعني أن تتحول مجالات متعددة في البلد، السياسة والإعلام والاقتصاد والثقافة والدين والأمن والسياحة، إلى حوامل مباشرة أو غير مباشرة لخطاب ينسجم مع المشروع الصهيوني، ويخدم توسعه، ويمنحه الشرعية، ويعيد إنتاجه داخل المجتمع، أحيانا بوعي كامل، وأحيانا تحت عناوين براقة من قبيل الواقعية، والانفتاح، والتعايش، والمصلحة الوطنية.

وهنا تكمن الخطورة كلها: أن لا يأتي الاختراق وهو يصرخ باسمه، بل يأتي متنكرًا في هيئة مصالح، وعلاقات، وشراكات، وتحديث، وانفتاح، وتعدد، حتى إذا اشتد عوده، اكتشف الناس أن القضية لم تعد مجرد علاقة خارجية، بل تحولا داخليًا في بنية الوعي الجمعي والقرار الرسمي، ليخرج من التنكر إلى التجلي، ومن التستر إلى الظهور.

1/ الصهيونية السياسية:

تظهر الصهيونية السياسية حين لا يعود التطبيع مجرد قرار اتخذته الدولة في سياق دولي معين، بل حين يتحول إلى خيار فكري وخطاب سياسي يدافع عنه، ويُجمّل، ويُقدّم للناس باعتباره أفقًا طبيعيًا وعقلانيًا وضروريًا.

لقد شهد المغرب منذ استئناف العلاقات الرسمية مع كيان الاحتلال انتقالًا واضحًا من مرحلة الحرج السياسي إلى مرحلة التطبيع المعلن، ومن مجرد الاتصال المحدود إلى منطق الشراكة. لكن الأخطر من الاتفاق نفسه ليس هو الورقة الموقعة، بل العقل الذي بدأ يبررها، واللسان الذي بدأ يسوقها، والنخبة التي بدأت تحرسها، والأخطر من ذلك كله هو تخوين واستهداف من يرفض التطبيع.

وعندما يصبح التطبيع وجهة نظر محترمة، والاعتراض عليه نوعًا من المزايدة أو خيانة للوطن، وعندما يُعاد تعريف العدو والصديق وفق حسابات براغماتية صرفة، فنحن لا نكون أمام سياسة خارجية فقط، بل أمام اختراق للرؤية السياسية ذاتها. وهنا تبدأ الصهيونية السياسية: حين يُعاد تشكيل الهوية المغربية، وكذا ترتيب الأولويات الوطنية والإقليمية بما ينسجم مع حاجات المشروع الصهيوني بالدرجة الأولى لا مع مقتضيات العدالة والتاريخ والضمير، ولا مع مصلحة المغرب الحقيقية.

2/ الصهيونية الإعلامية:

الصهيونية الإعلامية لا تعني فقط وجود منابر تمدح الكيان المحتل أو تستضيف وجوهًا مروجة للتطبيع، بل تعني قبل ذلك وأخطر منه: إعادة تشكيل اللغة نفسها.. فالاحتلال يصبح "نزاعًا".. والعدوان يصير "تصعيدًا متبادلًا".. والضحية والجلاد يُقدمان بوصفهما طرفين في أزمة معقدة.. والمقاومة تُنزع عنها أخلاقية الدفاع عن النفس وتحرير الأرض لتُقدم كعبء على الاستقرار.. ويغدو الحديث عن فلسطين تعبيرًا عاطفيًا، بينما الحديث عن الكيان الغاصب تعبير عن الواقعية والرشد.

هنا لا يمارس الإعلام وظيفة الإخبار، بل وظيفة إعادة هندسة الإدراك، وهذه من أخطر وظائف الصهيونية المعاصرة: أن تنتصر في الوعي قبل أن تنتصر في الميدان، وأن تجعل الناس يعتادون الرواية الصهيونية دون أن يشعروا، أو على الأقل يعتادون التخفف من فظاعتها أو إنكارها.

إن الصهيونية الإعلامية تبدأ حين لا يُطلب من الناس أن يحبوا عصابة الاحتلال، بل فقط أن يكفوا عن كرهها، وأن ينظروا إلى جرائمها ببرودة، وأن يعتبروا القضية الفلسطينية مجرد ملف قديم يعرقل المستقبل.. عندها يكون الإعلام قد تحول من مساحة للنقاش إلى أداة للتطبيع الذهني والنفسي، ووسيلة خطيرة لتزييف الوعي.

3/ الصهيونية الاقتصادية والتجارية:

أما في المجال الاقتصادي، فإن الخطر لا يكمن في مجرد بيع وشراء أو توقيع اتفاق أو مشروع استثمار، بل في أن يتحول الاقتصاد إلى حصان طروادة يدخل منه المشروع الصهيوني إلى البنية الوطنية تحت عنوان المنفعة.. فهنا لا يقال للناس: اقبلوا بالصهيونية، بل يقال لهم: اقبلوا بالتكنولوجيا، بالأسواق، بالاستثمار، بالخبرة، بالمصلحة... ثم شيئًا فشيئًا، تتحول هذه المصالح إلى شبكة اعتماد، وتتحول هذه الشبكة إلى ضغط، ويتحول الضغط إلى توجيه للقرار، فتغدو العلاقة الاقتصادية مدخلًا إلى علاقة أعمق بكثير.

الصهيونية الاقتصادية تظهر حين لا تكون التجارة مجرد تجارة (وإن كان هذا الأمر وحده مرفوض دينيا وأخلاقيًا وقانونيا)، بل بوابة إدماج في منظومة أوسع، وحين تصبح المصلحة المالية أداة لإسكات الضمير، وتعليق الحكم الأخلاقي، وتبرير ما لا يمكن تبريره سياسيًا أو إنسانيًا. وهكذا يتحول السوق إلى معبر للاختراق، لا لأنه يبيع سلعة فقط، بل لأنه يبيع معها رؤية، وفكرا، وحضورًا، واعتيادًا، وتغلغلًا هادئًا، ثم تحكما متزايدا ومؤثرا في مفاصيل الاقتصاد الوطني.

4/ الصهيونية الثقافية والعلمية:

وهذا من أخطر الأبواب على الإطلاق، لأنه لا يشتغل على القرار المباشر، بل على الفكر والذاكرة والرمز والوجدان.. ولكي نكون منصفين، لا بد من التمييز هنا بدقة أن الاعتراف بالمكون اليهودي في تاريخ المغرب، أو بوجود تراث يهودي مغربي، ليس في ذاته صهيونية، بل قد يكون جزءًا من الحقيقة التاريخية ومن الوفاء لتعدد تشكلت به الشخصية المغربية. لكن الصهيونية تبدأ حين يُستعمل هذا المعطى الصحيح في غير موضعه، وحين يتم توظيفه لتحويل الصراع من صراع مع مشروع استعماري احتلالي إلى مجرد سوء تفاهم ثقافي، أو إلى اضطراب في التعايش يجب إصلاحه.

هنا يقع التزوير الخطير، إذ يُراد للمغاربة أن يخلطوا بين اليهودية كدين أو مكون تاريخي، وبين الصهيونية كمشروع استعماري حديث.. ويُراد لهم أن يذوب في أذهانهم الفرق بين احترام التنوع، وبين تبرير الاختراق، وبين استحضار الذاكرة المشتركة، وبين تسخيرها لخدمة الحاضر التطبيعي الملوث.

الصهيونية الثقافية إذن لا تعمل فقط عبر الندوات واللقاءات والبرامج الأكاديمية، بل عبر إعادة بناء السردية: من نحن؟ من عدونا؟ ما القضية؟ ما التاريخ؟ ما معنى التعايش؟ ما معنى المقاومة؟

فإذا أُعيدت صياغة هذه الأسئلة في الوعي المغربي على نحو يخدم رواية المحتل، فإننا نكون أمام اختراق ثقافي عميق، لا مجرد انفتاح معرفي أو ثقافي.

4/ الصهيونية الدينية:

أما في المجال الديني، فتتخذ المسألة طابعًا أشد تعقيدًا وحساسية وخطورة.. فالصهيونية الدينية لا تعني فقط أن يتكلم بعض الناس عن السلام، أو يرفضوا خطاب الكراهية، بل تعني أن يُعاد تحييد الدين عن قضايا العدل، وتعاد صياغة بعض المفاهيم والتصورات والنصوص القرآنية والحديثية التي تتناول اليهود تحريفا في التفسير أو إقصاء من الخطب والمواعظ، وأن يُفرَّغ الدين من جوهره الأخلاقي، وأن يتحول من قوة مقاومة للظلم إلى جهاز تهدئة وتسكين وتخدير.

عندما يُقال للناس: لا تُدخلوا الدين في السياسة، ولكن فقط حين يتعلق الأمر بفلسطين.. وعندما يُطلب منهم أن يتدينوا في العبادات في شكلياتها وحركاتها، لكن لا يحتكموا إلى الدين في قضايا الاحتلال والكرامة والدم والحق والظلم والعدل.. وعندما يُستدعى خطاب السلم لدفن خطاب العدل، وخطاب التعايش لإسكات صوت المظلوم، فهناك نكون أمام توظيف ديني في خدمة منطق التطبيع.

لقد جاء الدين في أصله لينحاز إلى الحق، لا ليقف على الحياد بين الضحية والجلاد، فإذا أُنتج خطاب ديني جديد يجعل القضية الفلسطينية شأنًا سياسيًا محضًا لا شأنًا أخلاقيًا وإنسانيًا ودينيًا، وإذا تم إقصاء هذه القضية ومنع التطرق إليها في المساجد وعلى المنابر فقد دخلنا فعلا إلى حقل الصهيونية الدينية، حيث لا يُطلب من الدين أن يؤيد الاحتلال صراحة، بل فقط أن يصمت عنه، وهذه أخطر خدمة يمكن أن تقدم للباطل والظلم.

5/ الصهيونية العسكرية والأمنية:

وأما حين يصل الاختراق إلى المجال العسكري والأمني، فإننا نغادر المنطقة الرمادية إلى منطقة شديدة الحساسية، لأن الأمر هنا لم يعد يتعلق بخطاب أو تجارة أو ندوة، بل يتعلق بـ«صلب السيادة».

فالدولة التي تربط بنيتها الأمنية والعسكرية بتكنولوجيا وخبرة وتعاون قادم من كيان استعماري له مشروع هيمنة، لا تدخل في علاقة تقنية بريئة، بل تفتح بابًا لاعتماد استراتيجي قد تكون كلفته السياسية والحضارية والأمنية باهظة للغاية على المدى المتوسط والبعيد.

ليست المشكلة في شراء السلاح من هنا أو هناك فقط (وهذه في حد ذاتها خطوة تحمل مخاطرة بالغة على المدى القريب والبعيد في الوقت نفسه)، بل في أن تتحول الأجهزة نفسها، وأنماط التفكير الأمني نفسها، وآليات المراقبة نفسها، إلى امتداد غير مباشر لعقيدة أمنية صهيونية.. هنا لا تعود المسألة مجرد صفقة، بل تحولا في فلسفة القوة وفي مصادرها ووجهتها، وفي ولاءاتها الضمنية والعلنية.

وهنا تحديدا تتجلى الصهيونية الأمنية: حين لا تكتفي بالتسلل إلى السوق أو الإعلام، بل تدخل إلى قلب الدولة العميق، إلى الحساسيات الاستراتيجية، إلى ما يُفترض أنه آخر حصون الاستقلال.

6/ الصهيونية السياحية:

قد يبدو هذا المحور أقل خطورة للوهلة الأولى، لكنه ليس كذلك.. فالسياحة ليست حركة بشرية بريئة دائمًا، بل قد تكون جزءًا من تطبيع اجتماعي متدرج يرتدي رداء البراءة ويختفي تحت ذريعة «صلة الرحم»، لينقل العلاقة من مستوى الدولة إلى مستوى المجتمع، ومن النخب إلى عموم الشعب، ومن المحطات الرسمية إلى الحياة اليومية.

حين تصبح الرحلات الجوية المباشرة أمرًا عاديًا، وحين يتكاثر حضور الزائر «الإسرائيلي» في الفضاء الاجتماعي والشعبي والاقتصادي والرمزي، وحين يُقدّم كل ذلك في صورة انفتاح عادي لا علاقة له بالاحتلال، فإن الحس العام يبدأ في التبدل والتبلد.. ذلك لا يحدث دفعة واحدة، بل بالتدريج، لكن أثره عميق، لأنه يُنتج اعتيادًا نفسيًا واجتماعيًا على ما كان مرفوضًا من قبل.. وهذا هو جوهر الصهيونية السياحية: أنها لا تحتل الأرض، بل تحتل العادة وتخدر العقل.. لا تفرض خطابًا مباشرًا، بل تُضعف حساسية المجتمع تدريجيًا تجاه طبيعة العلاقة ومعناها وسياقها الأخلاقي والسياسي.

7/ بين العلاقة والاختراق:

هنا يجب أن ننتبه إلى فرق له أهمية بالغة: فليست كل علاقة اختراقا.. لكن كل اختراق يبدأ بعلاقة.. والفرق بينهما ليس في الشكل، بل في العمق.

لذلك، هل نحن أمام تعاون محدود ومضبوط بسقف سيادي وأخلاقي واضح؟ أم أمام مسار متدرج يعيد تشكيل القرار والوعي واللغة والمصالح في اتجاه واحد؟

هذا هو السؤال، ومن دونه يصبح النقاش كله عقيمًا، لأن البعض سيظل يردد أن ما يقع مجرد علاقات طبيعية بين الدول، بينما يتجاهل أن الصهيونية الحديثة لا تتقدم بالدبابات فقط، بل أيضا بالمفاهيم، والمصالح، والشبكات، والاختراق الهادئ للنخب والبنى والعقول والنفوس.

الخلاصة/ الصهيونية المغربية كامتداد داخلي لمشروع خارجي:

إن الصهيونية المغربية، وفق هذا الفهم، ليست اسمًا تنظيميًا، ولا تهمة مجانية، ولا شتيمة سياسية، بل توصيف لحالة تتشكل حين تصبح بنى داخلية في بلد ما، أفرادًا أو شبكات أو مؤسسات أو خطابات، مندمجة كليًا أو جزئيًا في خدمة مشروع صهيوني أوسع، أو في تبريره، أو في حمايته، أو في تطبيع حضوره داخل المجتمع.

وهنا لا يعود السؤال: هل بالمغرب صهيونية؟ بل يصبح: إلى أي حد تمكن المشروع الصهيوني من إنتاج امتداداته المحلية داخل المغرب وفي دول عربية أخرى؟ في السياسة، في الإعلام، في الاقتصاد، في الثقافة، في الدين، في الأمن، في السياحة.. وإلى أي حد لم تعد أمام مجرد اختراق خارجي، بل أمام قابلية داخلية للاختراق؟ وباختصار، بدل أن نتساءل هل بالمغرب صهيونية، علينا أن نتساءل أين وصلت الصهيونية المغربية؟

وهذه هي النقطة الأعمق والأخطر، فالمجتمعات لا تُخترق فقط حين يكون العدو قويًا، بل أيضا حين تكون مناعتها ضعيفة، وحين تصبح نخبها قابلة للتطويع، وخطاباتها قابلة للتدجين، وذاكرتها قابلة لإعادة الصياغة والبرمجة.

من هنا، فالمعركة ليست فقط ضد التطبيع كاتفاق، بل ضد التطبيع كوعي، وضد الصهيونية كمنظومة، وضد تحول المغرب، أو أي جزء من مجاله الحيوي، إلى وظيفة داخل مشروع لا يرى في الأمة إلا فضاءً للاحتواء، ولا في فلسطين إلا ملفا يجب دفنه، ولا في القيم إلا عوائق يجب تجاوزها، لتصبح الصهيونية جزءا من بنية الدولة.

إن أخطر ما في الصهيونية المغربية، إن جاز هذا التعبير، ليس أنها ترفع شعارها علنا، بل إنها قد تعمل تحت شعارات أخرى كثيرة مثل الواقعية، المصالح، التعايش، الانفتاح، الحداثة، الشراكة، السلام..

لذلك، فأخوف ما أخافه على الشعب المغربي أن ينتقل من القابلية للاستبداد إلى القابلية للاختراق..

ولهذا بالضبط تكون مقاومة الاستبداد والتطبيع والاختراق مقاومة فكرية ودينية وأخلاقية وسياسية في آن واحد، لأنها تبدأ من تحرير المفهوم قبل تحرير الموقف، ومن إعادة بناء الوعي قبل الاكتفاء بإدانة الوقائع.. ومن تحرير الشعب من العبودية والقابلية للاستبداد قبل تحرير الأرض من الاحتلال.

راشيل كوري: شهيدة في فلسطين، مغدورة في أمريكا

23 عاما مرت على جريمة الاغتيال البشعة التي هزت العالم بأسره عندما أقدمت جرافات الاحتلال الصهيوني في 16 مارس عام 2003 على دهس ناشطة من نشطاء السلام الدوليين والمتضامنة الأممية مع الشعب الفلسطيني راشيل كوري (23 Rachel Corrie سنة).

٢٠٠٤ م

وقفت المناضلة ذات الملامح البريئة في وجه جرافات الصهاينة لمنعهم من هدم منازل الفلسطنيين اصحاب الحق والأرض، لقد سحقت وقتلت راشيل تحت جنازير جرافات أعداء الانسانية وهي تناضل من أجل الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني،في حي السلام بمدينة رفح جنوب قطاع غزة المحاصر،

وتصدت راشيل بجسدها النحيف لمزنجرات مجرمي الحرب الدين قاموا بقتلها عمدا وأمام أنظار العالم الذي لم يسمع صرخاتها...!

ووفاءا لتضحياتها أسست والدة راشيل»ساندي كوري» في رفح مؤسسة إنسانية تخليدا لذاكرة مقتل ابنتها، وأطلقت عليها اسم مؤسسة راشيل كوري للعدل والسلام،وهي مؤسسة خيرية أمريكية تقدم الدعم للشعب الفلسطيني

كما أكدت المؤسسة في بيان ذكرى جريمة مقتل كوري أنها تؤمن بضرورة إحياء ذكرى متضامنة السلام الدولية راشيل كوري التي قطعت كل هذه المسافات من موطنها في الولايات المتحدة الأمريكية لتقتل في أبشع جريمة تحت عجلات جرافات الاحتلال الصهيوني البغيض.

بل واجهت كل هذا الخطر منذ قدومها إلى القطاع أواخر سنة 2002 من أجل قضية آمنت بها هي الدفاع عن حقوق الشعبً الفلسطيني العادلة والوقوف في وجه جرائم لقطاع العصابات الصهيونية.

* الشهيدة راشيل كوري وسبات الضمير العالمي...!!

مرت سنوات على جريمة الاغتيال بيد الصهاينة ومباركة بلدها أمريكا.الجريمة التي هزت العالم بأسره والضمير الإنساني الحي،لكنها لم تحرك ساكنا في أعداء الانسانية وحثالة البشرية.

عرفت راشيل كوري منذ صغرها بانحيازها للمظلومين، وبحبها للسلام، وبدفاعها عن حقوق الفلسطينيين للعيش بسلام والاعتراف بدولتهم،وبثت العديد من الرسائل المصورة التي تتحدث خلالها عن انتهاكات الصهاينة بحق الشعب الفلسطيني.

ففي رسالتها الأخيرة التي أرسلتها لأهلها في الولايات المتحدة قبل مقتلها على يد الصهاينة كتبت» أعتقد أن أي عمل أكاديمي أو أي قراءة أو أي مشاركة في مؤتمرات أو مشاهدة أفلام وثائقية أو سماع قصص وروايات لم تكن لتسمح لي بإدراك الواقع هنا، ولا يمكن تخيل ذلك إذا لم تشاهده بنفسك، وحتى بعد ذلك تفكر طوال الوقت بما إذا كانت تجربتك تعبر عن واقع حقيقي»

لقد طبقت أفكارها على الميدان بالحضور إلى غزة، وكأنها كانت تريد شيئا أكثر من وجودها ونشاطها مع هيئة التضامن من أجل الشعوب داخل الأراضي الفلسطينية، كأنها كانت تعتقد أن مواجهة جرافات الاحتلال الصهيوني سيؤكد للعالم معنى المأساة التي يعيشها الفلسطينيون،

ومعنى التقتيل والتهجير والتعذيب اليومي الذي يمارس عليهم.

راشيل كوري.. أين محكمة الجنايات الدولية... ؟ !!

لقد قامت عائلة راشيل كوري برفع دعوى قضائية ضد لقطاع العصابات الصهيونية إلا أن محكمة الاحتلال الصهيوني في مدينة حيفا ردت في تاريخ 28/8/2012 الدعوة القضائية التي رفعتها عائلة كوري و برأت المحكمة المجرمين من المسؤولية عن قتلها.

وجاء في قرار وحيثيات المحكمة الصهيونية أن كوري هي التي» ورطت» نفسها في الحادث، وقال «القاضي» أن ناشطة السلام القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية راشيل كوري هي فتاة يهودية قدمت من الولايات المتحدة الأمريكية للتضامن مع الفلسطينيين وقد أدخلت نفسها في حالة خطيرة يوم حاولت الدفاع عن بيت في رفح تقرر هدمه ووقفت في وجه جرافة الاحتلال...!!

ولدت راشيل كوري في 10 ابريل عام 1979 في أوليمبيا بولاية واشنطن الأمريكية وكانت طالبة في إيفرجرين ستيت كوليدج حيث عرفت بميولاها الليبرالية،وشاركت في تنظيم العديد من فعاليات السلام مع مجموعة محلية في أولومبيا قبل أن تنضم لحركة التضامن العالمية، التي انتهجت وسائل سلمية لتحدي تكتيكات لقطاع العصابات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الشهيدة راشيل كوري : الحب والواجب.

وبعد وفاتها أشاد بها والديها «كريغ» «وساندي» لاهتمامها بحقوق الإنسان وكرامته، مشيرين إلى أنها كرست حياتها من أجل الجميع.وقال والدها كريغ: «كانت راشيل مفعمة بالحب والشعور بالواجب نحو إخوتها في الإنسانية أينما عاشوا، وضحت بحياتها وهي تحاول حماية غير القادرين على حماية أنفسهم».

وقالت والدتها سيندي «إن راشيل قضت ليال طويلة مع الأسر المهددة بيوتهم بالهدم، وفي النهاية رحلت وهي تحاول حماية منزل من الهدم»ووصفت ابنتها بأنها «كانت فتاة متدفقة بالعواطف، وقد فتحت أعين الناس على الوضع في غزة».

لذلك اعتبرت أسرة «راشيل كوري»: فلسطين قضيتها بعد مقتل ابنتنا.لقد وقعت الجريمة النكراء قبل انسحاب قوات الصهاينة والمستوطنين من غزة بسنتين،إثر ضربات المقاومة،وكانت كوري بين 8 نشطاء آخرين من حركة التضامن الدولية الذين جعلوا من أنفسهم دروعا بشرية لحماية مخيم رفح للاجئين.....

مر اكثر من عقدين على هذه الجريمة البشعة والنكراء ولم تحاكم محكمة الجنايات الدولية القتلة،لكن الضمير الإنساني الحي،كما ان الشعب الفلسطيني الحر، لن ينساها بل وسيخلد تاريخها في التضامن الأممي معه من أجل تحرير أرضه وبناء وطنه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس...

أن القيمة الإنسانية التي أضافتها الشابة الأمريكية الشهيدة راشيل كوري، تجعل كل فلسطيني يشعر على الدوام بالامتنان لروحها والتقدير الكبير لنضالها من أجل الشعب الفلسطيني والموت على أرض فلسطين وأرض غزة العزة.

فذكرى رحيل الناشطة الأمريكية راشيل كوري التي قتلها الصهاينة بدم بارد، يجب أن تشكل دافعا جديدا لحراك دولي تضامنا مع الشعب الفلسطيني والقطاع الجريح والمهدم والمحاصر، تصدت الحقوقية الأمريكية راشيل كوري، لمجنزرة بجسدها الأعزل، رفضا لهدم بيوت مواطنين في غزة، لكنها لقيت حتفها تحت آلة الحرب، لتصبح «أيقونة» التضامن العالمي مع أهل فلسطين.

«تحت الخوذة» - (4)

ناصر احساين

12 مارس 2022 – الوقفة

لم أعد ذلك الشاب الذي جاء المدينة خائفًا.وقفتُ أمام الورش، خلعتُ خوذتي، وقبلتُ ما كان يجب أن يُقال. لم أكن بطلًا. كنت فقط ابن البادية الذي تعب من رؤية الانحناء. واليوم، وأنا أكتب هذه السطور، أعرف أن حياتي لم تكن خطًا مستقيمًا.كانت دائرة تعود دائمًا إلى نفس السؤال: هل أعيش واقفًا... أم مرتاحًا على ركبتي؟ اخترتُ الوقوف. وغدًا، سأعود إلى الورش.لكنني لن أعود كما كنت.

13 مارس 2022 – بعد الوقفة

استيقظتُ اليوم وكتفي يؤلمني، ليس من حمل الإسمنت، بل من يد الشرطي التي ضغطت عليه بالأمس. لم يتم اعتقالي طويلًا. ساعات فقط في المخفر، أسئلة باردة، نظرات تشبه الجدران. أرادوا أن أعرف حجمي. أن أتذكر أنني مجرد عامل.لكنني، للمرة الأولى منذ سنوات، لم أشعر أنني «مجرد» شيء. عندما خرجت، وجدت حميد ينتظرني خارجًا. لم يقل الكثير. فقط قال:»واش ندمت؟» فكرتُ قليلًا.ثم قلت:»لا.»

18 مارس 2022 – الثمن

اليوم أخبروني أن اسمي لم يعد في لائحة العمال الدائمين في الورش.»إعادة تنظيم»، هكذا قالوا. كنت أعرف أن هذا سيحدث. عدتُ إلى غرفتي مبكرًا. جلستُ على السرير أحدّق في يديّ. ماذا الآن؟ لا وظيفة ثابتة، لا ضمان. اتصلتُ بأمي. كدتُ أقول لها كل شيء، لكنني تراجعت. قالت لي بصوتها الهادئ:»غير دير اللي كيخليك مرتاح مع راسك.» أغلقت الهاتف وبكيت لأول مرة منذ سنوات. ليس خوفًا من الجوع...بل من التعب.

2 أبريل 2022 – شيء يتحرك

خبر صغير في جريدة محلية:»فتح تحقيق في شروط السلامة بأحد أوراش البناء بعد احتجاجات عمالية.» خبر صغير... لكنه أكبر من حجمه. اتصل بي أحد العمال. قال إن لجنة تفتيش زارت الورش. وزعوا خوذات جديدة. ركبوا حبال أمان إضافية. عبد القادر لن يعود. لكن ربما لن يسقط غيره بالطريقة نفسها. هل هذا انتصار؟لا أدري.لكنه ليس هزيمة.

20 أبريل 2022 – بداية أخرى

اشتغلتُ في ورش آخر. العمل مؤقت، لكنني لست وحدي هذه المرة. بعض العمال صاروا يطلبون نصيحتي، يسألون عن حقوقهم، عن العقود، عن التأمين. لم أعد أرى السياسة شعارات فقط.صارت وجوهًا أعرفها، وأسماءً أعمل معها. في المساء، نحضر لقاءات الحزب. نتحدث عن التنظيم، عن ضرورة الوعي. أتكلم أحيانًا، وصوتي لم يعد يرتجف كما كان.

أفكر أحيانًا: لو لم أعش تلك الطفولة القاسية، هل كنت سأتحمل كل هذا؟ ربما لا.

1 يونيو 2022 – زيارة إلى الدوار

عدتُ إلى القرية أيامًا قليلة.أبي صار أكثر انحناءً، لكن عينيه ما زالتا صلبتين. جلسنا قرب الحقل عند الغروب. حكيتُ له جزءًا مما حدث. لم يفهم تفاصيل الحزب والتحقيقات، لكنه فهم شيئًا واحدًا: أنني لم أبع نفسي. قال لي:»الخبز يجي ويروح... ولكن الراجل إلا طاح من عين راسو ما يبقاش فيه الخير.» شعرتُ أنني عدت طفلًا للحظة.لكن طفلًا وقف هذه المرة دون خوف.

10 غشت 2022 – تحت الخوذة

اليوم، وأنا فوق السقالة، نظرتُ إلى المدينة من علوّ.تذكرتُ نفسي قبل سنوات، حين كنت أنظر إلى هذه العمارات كأنها شيء بعيد عني. الآن أنا أبنيها. قد لا أملك شقة فيها،لكنني أملك صوتًا بين من شيدوها. أصبحتُ أفهم أن حياتي ليست قصة فقر فقط، ولا قصة بطالة، ولا حتى قصة نضال.هي قصة بحث طويل عن معنى الكرامة. والكرامة، اكتشفتُ، لا تأتي مرة واحدة.هي قرار يتجدد كل صباح.

1 يناير 2023 – بداية عام

عام جديد. ما زلت عامل بناء.ما زلت أحمل الإسمنت.وما زلت أؤمن أن ابن البادية الذي مشى بحذاء مثقوب يمكنه أن يمشي مرفوع الرأس في أي مدينة. لم أصبح ثريًا.لم أصبح مسؤولًا كبيرًا. لكنني لم أعد خائفًا من صوتي. وغدًا، حين أضع خوذتي، لن أضعها فقط لأحمي رأسي...بل لأتذكر أن الرجل لا يُقاس بما يملك،بل بما يرفض أن يتنازل عنه.

14 فبراير 2023 – تعب مختلف

التعب هذه المرة ليس في الجسد. منذ أشهر وأنا أتنقل بين أوراش مؤقتة. بعض المقاولين يبتسمون في وجهي، وبعضهم يعرف اسمي مسبقًا. ليس اسمي الشخصي... بل صفتي:»هذاك اللي كيدير المشاكل.» أحيانًا أتساءل:هل كنت ساذجًا؟هل كان يمكنني أن أعيش بهدوء، أن أخلط الإسمنت وأصمت، وأوفر لنفسي كل هذا القلق؟ لكن حين أرى العمال الجدد يسألون عن عقودهم قبل أن يوقعوا، أعرف أن شيئًا تغيّر.ليس كثيرًا... لكنه حقيقي.

2 أبريل 2023 – انقسام

ليس الجميع في الحزب كما تخيلت. هناك خلافات، حسابات، كلمات كبيرة تُقال في القاعات ثم تُنسى في الواقع. صدمتني بعض الوجوه التي كانت تتحدث عن العمال، لكنها تبحث عن مواقع لها. شعرت بخيبة. لم أخرج من صمت الورش لأدخل صمتًا آخر مغطى بالشعارات. تكلمتُ في أحد الاجتماعات بحدة غير معتادة مني. قلت لهم:»العامل ما محتاجش خطابات... محتاج اللي يوقف معاه فالمحكمة وفالمستشفى.» ساد صمت ثقيل.بعدها، اقترب مني عامل بسيط وقال:»غير بقا كيفما نتا.» تلك الجملة أعادتني إلى نفسي.

18 يوليوز 2023 – أمي

مرضت أمي. عدتُ إلى الدوار مسرعًا. المستوصف بعيد، والطريق ما زالت كما كانت. جلستُ قرب سريرها في البيت الطيني نفسه الذي ولدت فيه. أمسكت يدي وقالت:»راك تعبت بزاف يا وليدي.» ابتسمتُ وقلت:»تعلمت منك.» في تلك الليلة، فهمت أن كل معاركي في المدينة كانت امتدادًا لمعركة قديمة بدأت هنا... في بيت يقاوم الريح. تحسنت حالتها بعد أيام، لكنني خرجت من تلك التجربة بشيء ثقيل:الخوف من أن لا أستطيع أن أمنحهم حياة أسهل.5 نونبر 2023 – عرض تواصل معي شخص مرتبط بإحدى الشركات الكبرى. عرض عليّ منصبًا إداريًا بسيطًا في أحد الأوراش. راتب أفضل، استقرار أكبر. لكن بشروط غير مكتوبة:أن أبتعد عن «النشاط الزائد».أن أكون عمليًا أكثر... وأقل ضجيجًا. جلستُ الليل كله أفكر. هذه هي اللحظة التي كنت أبحث عنها سنوات بعد التخرج.مكتب صغير بدل السقالة.راتب ثابت بدل القلق. لكن هل سأتعرف على نفسي في المرآة بعدها؟

7 نونبر 2023 – القرار الثاني

رفضت العرض. ليس لأنني أكره الاستقرار،بل لأنني أدركت أنني إن قبلته بشروطه، سأعود إلى نقطة أبعد من الصفر. ربما لن أبقى عامل بناء طوال حياتي.وربما سأجد طريقًا آخر. لكنني لن أشتري راحتي بثمن صوتي.

1 يناير 2024 – ما بعد الخوف

أدخل عامًا جديدًا دون يقين واضح. لا بيت أملكه.لا حسابًا ممتلئًا في البنك. لكن لدي شيء لم يكن عندي قبل سنوات: وضوح. أنا ابن البادية الذي عرف الجفاف. والطالب الذي عرف البطالة.والعامل الذي عرف السقوط... لا من السقالة، بل من الأوهام. اليوم، حين أضع خوذتي، أعرف أنها ليست رمزًا للفقر كما كنت أظن في البداية،هي علامة طريق. أنا لا أبني عمارات فقط.أنا أبني نفسي، كل يوم، ضد الانحناء. وإذا سقطت يومًا —فسأكون قد سقطت واقفًا. أكيد.نكمل اليوميات... حيث تبدأ الأسئلة تكبر، ويصبح الطريق أقل وضوحًا لكنه أكثر صدقًا.

12 مارس 2024 – عام على الوقفة

مرّ عام كامل منذ تلك الوقفة أمام الورش. عدتُ اليوم إلى المكان نفسه. البناية اكتملت تقريبًا، شرفاتها مزينة بزجاج لامع، ولوحة كبيرة تعلن عن شقق «فاخرة بإطلالة بانورامية». وقفتُ قليلًا أراقبها. لا أحد من سكانها سيعرف اسم عبد القادر.ولا أحد سيعرف أننا تشاجرنا يومًا هنا من أجل خوذة وحبل أمان. لكنني أعرف.وذلك يكفي.

يتبع....

روح الفنان (لوحة Guernica أنموذجا)

نورالدين موعابيد

لعل من أهم الأبجديات التي علّمنا إياها النقد أن الفنان، بما له من رهافة حس، و من كفاية حدسية، يتجاوز آلية تمثّل «ما هو كائن»، إلى استباق «ما يمكن أن يكون»، و من ثمة :»ما يجب أن يكون»..لذلك لم يجد Picasso بدا من تحديد «غاية الرسم بأنها غسل غبار الحياة اليومية، الذي يلف أرواحنا.» و يبدو أن اللوحة التي كانت و مازالت،شاهدة و شهيدة على ما قلنا،هي لوحته Guernica؛إذ تلخص الصراع الذي عاشته إسبانيا بين الجمهوريين(حليفهم الاتحاد السفياتيّ آنذاك (1937)) ، و القوميين (حليفتاهم :النازية،و الفاشية)، وعلى الرغم من الجدل الفنيّ الذي أثارته ، فإن الإجماع تحقق حول إبداعيتها في اختزال أبعاد الحرب بمختلف تداعياتها. وقد صورها ،فعلا،كما الرحى التي لا تبقي و لا تذر،تأتي على الأخضر واليابس دونما أدنى تردد..هكذا نلمس كيف دق ناقوس الخطر القادم بالنسبة إلى ما بعد1937 وهو خطر الحرب الكونية (العالمية)الثانية(-1939 1945--).ولأن ساحة الهجوم -الاعتداء لم تك إلا وبالا على سكان Guernica،فإن الفنان Picasso ارتكن إلى»ترميد» لوحته و تسويدها.و هي مكتنزة الدلالات الرامزة، المنفتحة على القراءة المؤوِّلة،فعندما راح أحدهم يحلل رمزية الثور ، و رمزية الحصان أمام Picasso،عقّب الرسام:»إن هذا الثور هو ثور،و هذا الحصان هو حصان،و من حق كل مشاهد أن يعتبرهما كما يشاء.»و بلغ من تأثيرها في فن الرسم العالميّ أن عارضها(حاكاها)غيرُ واحد من الفنانين،بل إن منهم من حاكاها ست مرات مسوغا ذلك بأنها عمل يفيض حياة أبدية»و أيّ عمل يحمل هذه الصفة يتمكن من أن يشدني ويجعلني أعارضه و أعاود الكرة مادام هناك شيء جديد يمكن أن أكتشفه فيه.»(خزيمة علوانيّ). وسلك هذا المسلك أيضا ضياء العزاويّ مستلهما من مجزرة «صبرا و شتيلا».

إن الفن الأصيل غجريّ بطبعه، فرسه حرون تأبى أن تقتصر ظلالها على فضاء واحد،و إلا فقدت أبعادها الكونية الولود، التي تكسبها الخلود..ولاسيما في مباركة أهل الطموح، ومناصرة الحركات الثورية ..نحو ما فعل Picasso نفسه،و هو يثمّن تحرر المرأة العربية .وعندي أنGuernica رد يفحم منتقدي «المدرسة»التعبيرية،و إن كان Picasso ،قد تراجع عنها بعد انصرام مدة زمنية معينة.و غني عن البيان أن الفن الحقيقيّ ليس ترفا أو بذخا ،كما نقرأ في مؤلف «إرنست فيشر»:(ضرورة الفن):»إن كل فن هو وليد عصره، وهو يمثل الإنسانية بقدر ما يتلاءم مع الأفكار السائدة في وضع تاريخيّ محدد، ومع مطامح هذا الوضع..لكن الفن يمضي إلى أبعد من هذا المدى،فهو يجعل كذلك من اللحظة التاريخية المحددة لحظة من لحظات الإنسانية، لحظة تفتح الأمل نحو تطور متصل..»(ترجمة أسعد حليم، الهيئة المصرية العامة.. مكتبة الأسرة 98،ص:20. السنة:1971.). ويشترط «فيشر»نفسه،بإلحاح، الاعتراف بيد الصراع الطبقيّ الطولى في تحقيق ذلك الفن التقدميّ، و بخاصة جدلية الشكل و المضمون التي حدد لمقاربتها أحد فصول المؤلف ذاته.

بيّن أن السطور المقترحة لا توفّي اللوحة حقها من الحفر، المفروض أن يمتد إلى القعر سعيا إلى قراءة منصفة، لذلك قد أعاود الكرة في الزمن القادم إن أسعفني الشيب والهرم.

محمد جعفر:

لازال الجنوب يعاني من سياسة المغرب غير النافع، رغم الثروات المعدنية وغيرها التي تزخر بها مناطقه و لا تستفيد منها الساكنة في مجال الشغل وإعادة توزيع الثروة والمساهمة في تطوير البنية التحتية والتجهيزات الأساسية...

ضيف هذا العدد هو الرفيق محمد جعفر المساعدي رئيس جمعية عباس المساعدي للتنمية والثقافة بقرية تزارين إقليم زاكورة.

تقديم

بتاريخ 21 فبراير 2026، أصدرت جمعيتكم بيانا للرأي العام، أدانت فيه إشراف وفد رسمي مغربي فرنسي يوم 12 فبراير 2026، على تدشين أشغال ترميم مقبرة تضم رفات جنود فرنسيين وعناصر الكوم الذين قتلوا في معركة بوكافر البطولية، واعتبرت جمعيتكم أن تلك العملية تدخل في باب تزوير ذاكرة المقاومة. هل هناك من جديد في هذا الموضوع؟ وهل كان هناك تفاعل من قبل القوى الديمقراطية سواء محليا أو وطنيا؟ وهل هناك من آفاق لمواصلة النضال على هذه الواجهة؟

في البداية أود أن أشكر الرفيقات والرفاق في جريدة النهج الديمقراطي على استضافتي وعلى الاهتمام بالخصوص الذي أوليتموه لبيان الجمعية الذي تفضلتم بنشره في عدد سابق من الجريدة حول عملية تدشين مقبرة بقرية ألنيف بعد ترميم المربع العسكري منها، والذي كان يضم رفات جنود فرنسيين وعناصر الكوم الذين قتلوا في معركة بوكافر.

قامت جمعية عباس المساعدي للتنمية والثقافة، الموجود مقرها بقرية تزارين بإقليم زاكورة، بواجبها في ضم صوتها إلى أصوات القوى الديمقراطية والمجتمع المدني بالمنطقة، في إبلاغ الرأي العام بموقفها من تلك العملية، لأن الأمر لم يتوقف عند ترميم مقبرة، بل تدشينها في وفد رسمي مغربي فرنسي، وتسمية ذلك، زورا، بحفظ الذاكرة المشتركة المغربية الفرنسية، في حين أن ذاكرة المغاربة هي المقاومة وهي وحدها تمثل العمل المشروع في ظل الاستعمار. فلم تقم فرنسا بالتخلي عن سياستها الاستعمارية تجاه المغرب حتى يومنا هذا؛ ولم تعتذر عما ارتكبته من فظائع في حق الشعب المغربي خلال تلك الفترة؛ ولم تقدم تعويضا عما نهبته من ثروات وما أفنته من أرواح في الشاوية وزيان وتافيلالت وبوكافر وفي الأطلس المتوسط والريف وفي واد زم وفي جميع المدن والمناطق المغربية ... فإذن ليست هناك شروط للحديث عن ذاكرة مشتركة، والأصل في القتلة والخونة أن يُنسوا لا أن يُكرَّموا ويُخلدوا. ثم إن الدولة المغربية لم تستجب لطلبات ترميم مقابر المقاومين في الجنوب الشرقي التي ظلت متناثرة في الجبال رغم المطالبات المستمرة من قبل الجمعيات المهتمة بهذا الشأن. ولذه الأسباب اعتبرنا أن هذا العمل استفزازي لمشاعر بنات وأبناء المنطقة وإساءة مقصودة للذاكرة المحلية والوطنية.

لقد تفاعلت مع هذا الحدث فعاليات مختلفة من قوى ديمقراطية وجمعيات المجتمع المدني وفعاليات مستقلة من المنطقة في الداخل وفي الخارج، وعبرت عن مواقفها بواسطة بيانات أو عرائض استنكارية أو تصريحات، كما كانت لهذه المواقف امتدادات في الصحافة الوطنية وفي وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تراوحت تلك المواقف بين التبرير، على اعتبار أن العملية فيها تذكير للأجيال بما جرى بالإضافة إلى جانبها البيئي المتمثل في تنقية المقبرة – والتي تضم رفات أشخاص آخرين لا علاقة لهم بمعركة بوكافر-من النفايات التي كانت تلقى بها، وأن هناك تضخيما لعملية التدشين وأن أصحاب هذا الموقف لم يتوانوا يوما عن المطالبة بإحياء ذاكرة المقاومة بالمنطقة وجبر الضرر الجماعي لسكان الجنوب الشرقي ومنطقة بوكافر خاصة، من جهة، وبين مواقف الشجب والإدانة والاحتجاج بواسطة بيانات أو عرائض مفتوحة، من جهة أخرى. ويبدو أن الموقف الأول أحرج بسبب دعوته لحضور عملية التدشين أو بسبب التنسيق مع الجهات الرسمية في ملف المقاومة فعبر عن ذلك بنقد متشنج أحيانا للموقف الرافض والمستنكر للعملية.

لم يصل إلى علم أعضاء جمعية عباس المساعدي أي قرار أو متابعة رسميين لتلك الاحتجاجات والبيانات التي انتشر صداها في المنطقة، والواقع أن الجمعية لم تضع برنامجا لتتبع نتائج هذه الاحتجاجات على المستوى الرسمي، وأنها قامت بواجبها في إبلاغ الرأي العام والجهات المعنية بموقفها، وتعلن استعدادها للتنسيق في أي برنامج نضالي مع جميع الفعاليات المهتمة بالملف. وستظل الجمعية ملتزمة بالنضال والترافع من أجل حفظ ذاكرة المقاومة في المنطقة وفي المغرب ككل والمطالبة بالإنصاف وجبر الضرر الجماعي بمنطقة الجنوب الشرقي.

علاقة بملف هذا العدد من الجريدة، كيف هي الأوضاع الاجتماعية والبنيات التحتية بمنطقتكم التي هي بعيدة عن المراكز الكبرى، خاصة على مستوى التعليم والصحة والسكن والشغل والبنيات التحتية؟

الجنوب المغربي أولا مرادف في وعي الناس للبعد الجغرافي (المناطق النائية): البعد عن المدن والمراكز الحضرية الكبرى مع ما يعني ذلك من معاني العزلة والتهميش والإقصاء من المشاريع الاقتصادية الكبرى والاستثمارات التي توفر فرصا للشغل ومن المؤسسات المختلفة التي توفر الخدمات الأساسية للناس. كما أن الجنوب أصبح في العقود الأخيرة مرادفا للجفاف والعوامل المناخية القاسية.

فموجات الجفاف التي امتدت طويلا واتخذت منحى تصاعديا خلقت تدهورا كبيرا في البيئة وندرة متزايدة في المياه مما أضعف النشاط الفلاحي والرعوي حيث تدهورت الواحات، وهلك عدد كبير من أشجار النخيل في درعة وتافيلالت والأحواض الصغرى المجاورة لهما، واختفت أو كادت بعض المنتوجات التي تميز المنطقة مثل «الحناء»، وتراجع إنتاج التمور بشكل ملحوظ وتراجع قطيع الغنم والماعز بسبب الجفاف وتدهور المراعي، فأضطر أغلب السكان النشطين إلى الهجرة نحو المدن والخارج. وبذلك انخفض معدل النشاط إلى 36.8%، وارتفع معدل البطالة في جهات الجنوب إلى 21.4%، وارتفع بالتالي معدل «التبعية الاقتصادية «، أي توقف حياة عدد كبير من المعطلين وغير النشطين في عيشهم اليومي على عدد قليل من العاملين (موظفين وتجار صغار ومهنيين وفلاحين ومزارعين ومهاجرين). هذا التكافل الاجتماعي رغم قيمته الأخلاقية والإنسانية إلا أنه يحد كثيرا من فرص الترقي الاجتماعي للأفراد والأسر. وبالرغم من نضال سكان الجنوب المغربي من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية، فإن الواقع يحاصرهم بالفقر والهشاشة.

وقد تعمق المشكل عندما انتشرت بعض الزراعات المستهلكة للماء بشكل كبير وخصوصا زراعة البطيخ الأحمر، بتراخ أو تواطؤ من السلطات والإدارات المكلفة بالمراقبة في هذا المجال وبمشاركة مسؤولين، منتخبين أو معينين، في مشاريع هذه الزراعات بسبب مردودها المادي المغري دون مراعاة لعواقب ذلك على مخزون مادة تشكو أصلا من خصاص كبير. هذا الإجهاد المائي سيؤدي إلى انفجار أزمة مياه الشرب خلال بعض المواسم في كثير من القرى بالمنطقة وبشكل حاد جدا، خصوصا في أيام الصيف الشديدة الحرارة.

أما وضعية البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية فإنها تعاني من ضعف شديد وخصوصا في القرى والبوادي. فالطرق الوطنية التي تقطع جبال الأطلس نحو الجنوب الشرقي ظلت ضعيفة وكان إصلاحها يستغرق سنوات طويلة كحالة معبر تيشكا بين مراكش وورزازات ومعبر تيزي نتاست نحو تارودانت، كما أنها تغلق تماما كلما كانت هناك أمطار غزيرة أو ثلوج، وهكذا يصبح السفر من وإلى الجنوب المغربي مرهقا ومحفوفا بالمخاطر وعذابا حقيقيا في كثير من الأحيان. ثم إنه لا وجود قطعا لأي طريق سيار أو سريع، كما أن الشبكة الطرقية داخل مناطق المغرب الشرقي أيضا ضعيفة لا تسمح بالتنقل السلس للأشخاص والبضائع.

وإذا أمكن تسجيل تقدم في كهربة المناطق الجنوبية الشرقية، فإن مشكل تعميم شبكة الماء الصالح للشرب لا زال هدفا بعيد المنال، ثم إن قطاعا واسعا من هذه الشبكة تشرف على تدبيره إما جمعيات محلية أو مجالس جماعية على محدودية إمكاناتها ووسائلها التقنية والبشرية مع ما يترتب على ذلك من محدودية في جودة الخدمات المقدمة وتعثر في تقديمها. أما خدمات التطهير الصلب والسائل فهي في مرحلة جنينية. وإذا وضعنا في اعتبارنا التحولات التي تشهدها المنطقة في أنظمة النظافة باعتماد متزايد للحمامات والمراحيض العصرية ومغاسل المطابخ، مع استخدام نظام لتصريف المياه المستعملة قائم على الحفر أو خزانات الصرف الصحي، فإن الأمر ينذر بكوارث صحية بتسرب المياه الملوثة إلى الفرشة المائية التي هي المصدر الرئيسي للمياه في هذه المناطق.

وإذا أضفنا ضعف شبكة الاتصال، سواء تعلق الأمر بالهاتف أو بصبيب الأنترنيت، وانقطاعهما في بعض الأحيان، ثم نقص الوكالات البنكية والبريدية، وبعد المسافات أحيانا عن الإدارات العمومية (محاكم؛ مكاتب الحالة المدنية؛ مصالح الضرائب؛ وكالات الضمان الاجتماعي)، فإننا ندرك مقدار العزلة التي يعيش فيها الناس في تلك المناطق.

إذا كان توزيع مؤسسات التعليم الابتدائي في الواحات جيدا نسبيا، فإنه ليس كذلك في المناطق الجبلية والصحراوية حيث تشتت المساكن ووعورة المسالك. أما التعليم الأولي فيحتاج فعلا إلى مراجعة في حجمه وطرق تدبيره مع ما يترتب على ذلك من تفاوت بين المتعلمين منذ بداية المسار. أما توزيع المؤسسات الإعدادية والتأهيلية فيطرح مشاكل حقيقية أمام الأسر في ضمان استمرار تمدرس أبنائها وبناتها خصوصا مع قلة مؤسسات الإيواء والإطعام وضعف شبكة النقل المدرسي. ولهذه الأسباب وأسباب أخرى متعلقة بالأوضاع الاجتماعية للسكان وبطالة خريجي المدارس والمعاهد والجامعات يرتفع عدد المنقطعين وغير المتمدرسين حيث بلغ في بداية الموسم الدراسي 2021/2022 في جهة درعة تافيلالت 93531 تلميذا وتلميذة كرقم رسمي؛ وبلغ معدل الهدر المدرسي خلال الموسم الدراسي 2026/2025، 8.5% في السلك الإعدادي، و1.5% في سلك التعليم الابتدائي حسب بحث تربوي اعتمدته أكاديمية الجهة. أما التعليم الجامعي فلا توجد منه إلا أنوية في ورزازات والرشيدية، ولنا أن نقدر مقدار اللاعدالة في هذا المجال والصعوبات التي تعترض طلبة الجهة الراغبين في إتمام دراستهم الجامعية.

أما في مجال الصحة فالمشكل أعقد حيث إن المستشفيات الإقليمية لا تتوفر على التخصصات الطبية والتجهيزات التي تلبي حاجات المرتفقين، أما المراكز الصحية والمستوصفات فهي محدودة في عددها، وتعاني من خصاص شديد في الأطر الطبية والتمريضية وفي الوسائل الطبية والأدوية، وحتى مؤسسات القطاع الخاص لا تستجيب لحاجات المرضى وتفتقر إلى تنافسية حقيقية. أمام هذا الوضع يضطر الناس إلى السفر بعيدا بحثا عن المراكز الاستشفائية الجامعية والمصحات الخاصة مع ما يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة ترهق الأسر التي يلجأ بعضها إلى طلب مساعدة الجمعيات الخيرية لتأمين الولوج إلى الخدمة الصحية وتأمين بعض الأدوية للمرضى والإقامة لمرافقيهم، أو تستسلم للمرض، عوض التمتع بحقها المشروع في خدمة صحية جيدة وقريبة من الأسر.

وقد عرف قطاع السكن تدهورا كبيرا حيث تحولت القصور والقصبات، التي كانت مفخرة الواحات الجنوبية، إلى أطلال مهدمة تعرت تماما بعد موت أشجار النخيل ومختلف الأشجار المثمرة التي كانت تزين الفضاء، وبذلك فقد المعمار قيمته الحضارية وترك المجال لأبنية إسمنتية متناثرة وفوضوية تفتقر إلى الجمالية والتنسيق والانسجام مع الخصوصيات المناخية، ويضاف إلى كل ذلك التعسفات والصعوبات التي يخلقها تطبيق قانون التعمير في المجال القروي.

لمن تحملون المسؤولية في هذا التدهور العام لمختلف الأوضاع الاجتماعية والبنيات التحتية، ليس فقط في منطقتكم، بل في المغرب ككل؟

لقد ورثت الدولة المغربية عن الاستعمار الفرنسي هذا التفاوت المجالي المقصود بين المغرب النافع والمغرب غير النافع، فكرسته بسياسة التجاهل والتهميش، حيث أهملت تطوير الطرق والبنيات التحتية للمدن والقرى وتأمين مختلف الخدمات. وحتى الثروات المعدنية التي تزخر بها مناطق الجنوب فإن استغلالها لا يفيد السكان في مجال الشغل وإعادة توزيع الثروة والمساهمة في تطوير البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، بل تعجل بتهالك الطرق التي تنقل عبرها مستخرجاتها المعدنية وتهدر كميات كبيرة من المياه وتساهم في التلوث، وذلك بسبب الطبيعة الرأسمالية الاحتكارية للشركات التي تستغلها، ولعل التوتر المستمر بين شركة مناجم إميضر نواحي تنغير

وسكان المنطقة والذي دام سنوات طويلة لشاهد على ذلك. وإذا فشلت الدولة عن مساعدة الناس على تثمين المنتوجات المحلية في مناطق الجنوب مثل التمور والحناء والورود والمعادن وجعلها في خدمة التنمية، وكما أخفقت في تحقيق التوازن بين الجهات والمناطق وضمان العدالة المجالية بالتوزيع العادل للثروة وللمشاريع الاقتصادية والبنيات التحتية، فإنها لم تنجح في تحقيق التنمية في مجموع التراب الوطني ولم تكن لها الرغبة أصلا في ذلك، فاتسعت دائرة الفقر والتهميش، لأنها اختارت وحافظت على طابعها الرأسمالي الاحتكاري وعلى الاستبداد المخزني الذي يعتبر نفسه سلطة مطلقة تجعل البلاد والعباد تحت تصرفه بدلا عن الدولة الديمقراطية التي تكون في خدمة الشعب .هكذا اتحدت السلطة مع الرأسمال وأصبحت المناصب ريعا وتم تصدير عجز الدولة إلى الجماعات المحلية التي أصبحت شريكا للإدارة في الفساد وعجزت بالتالي عن النهوض بدورها المفترض في النهوض بالتنمية المحلية.

ماهي في نظركم السبل الكفيلة بمواجهة هذا التردي والتصدي للسياسات الطبقية للنظام المخزني التي تنتج الغنى الفاحش في جهة والفقر المدقع في جهة أخرى؟

النظام السياسي المخزني المتسم بالطابع الرأسمالي الاحتكاري الذي يكرس الاستغلال ويعمق الفوارق الاجتماعية والمجالية هو العامل الرئيسي في الوضع القائم، وليس هناك من سبيل لتغيير هذا الوضع غير السعي إلى تغيير طبيعة النظام، وذلك أولا بإحداث تغيير في وعي الناس، عمال كادحين ومزارعين ومهمشين وطبقات وسطى، عبر النقابات والهيئات الحقوقية والجمعيات الجادة، ببناء شخصية المواطن القوي المتنور والمستقل؛ المدرك لحقوقه، وثانيا بخلق حوار بين القوى المناضلة والديمقراطية، وثالثا السعي إلى بناء الحزب السياسي الذي يقود التغيير ويسهر على بناء مجتمع المواطنة الحرة والديمقراطية العادلة وحمايته ليتحقق النماء الحقيقي الكفيل بانبثاق الطاقات والإمكانات.

هل من كلمة أخيرة؟

إن التضحيات التي قدمها سكان الجنوب الشرقي وباقي المغاربة من أجل زوال الاستعمار الفرنسي والاسباني لا يجوز قطعا أن تكافأ بهذا العمل المذل الذي حدث في قرية ألنيف أو المتميزة بالسماح بعودة الممارسات الاستعمارية أو التطبيع مع الامبريالية والصهيونية، بل تستوجب الوفاء لروح المقاومة وذلك بتحرير المواطن المغربي من كل أشكال الهيمنة الامبريالية وكل أشكال القمع والاستغلال حتى يحقق الكرامة التي هو جدير بها.

وأخيرا شكرا لجريدة النهج الديمقراطي التي أعتبرها لسان حال الفقراء والكادحين بالمغرب متمنيا لها التوفيق في أجاء رسالتها الإعلامية.

الصراع العالمي وانعكاساته على نضال الطبقة العاملة

عبد أو الشيخ السامي

يعيش العالم اليوم مرحلة تحولات عميقة تنذر بإعادة تشكيل موازين القوى الدولية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، دخل النظام العالمي مرحلة هيمنة شبه مطلقة لـ الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى فرض نظام عالمي أحادي القطب يخدم مصالح الرأسمال الاحتكاري العالمي.

غير أن هذه الهيمنة لم تكن مستقرة أو أبدية. فمع صعود قوى اقتصادية جديدة، وعلى رأسها الصين وعودة روسيا إلى الساحة الدولية، بدأت التناقضات داخل النظام الرأسمالي العالمي تشتد. هذا الصراع ليس مجرد تنافس سياسي أو دبلوماسي، بل هو في جوهره صراع بين مراكز رأسمالية كبرى حول السيطرة على الأسواق والموارد والطرق التجارية العالمية.

لقد بيّن كارل ماركس في تحليله للرأسمالية أن هذا النظام يحمل في داخله تناقضات بِنيوية تدفعه إلى التوسع الدائم بحثًا عن الربح. كما أوضح فلاديمير لينين في كتابه الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية أن الرأسمالية عندما تصل إلى مرحلة الاحتكار تتحول إلى إمبريالية تتصارع فيها القوى الكبرى من أجل إعادة تقسيم العالم.

ومن هذا المنطلق، يمكن فهم كثير من الحروب والأزمات الدولية المعاصرة باعتبارها تعبيرًا عن هذا التناقض العميق داخل النظام الرأسمالي العالمي. فالمعركة الدائرة اليوم ليست معركة من أجل الحرية أو الديمقراطية كما تدعي بعض القوى، بل هي صراع بين مشاريع رأسمالية تسعى كل منها إلى تعزيز موقعها في النظام العالمي.

لكن وسط هذا الصراع المحتدم، تبقى الطبقة العاملة في مختلف بلدان العالم هي الخاسر الأكبر. فهي التي تتحمل أعباء الأزمات الاقتصادية، وتدفع ثمن الحروب من دماء أبنائها ومن تدهور شروط عيشها. لذلك فإن مصلحة العمال والكادحين لا تكمن في الاصطفاف خلف هذا القطب أو ذاك، بل في تعزيز نضالهم المستقل ضد كل أشكال الاستغلال والهيمنة.

إن المهمة التاريخية المطروحة أمام الطبقة العاملة اليوم هي تنظيم صفوفها وبناء أدواتها النضالية المستقلة، وفي مقدمتها حزبها الطبقي القادر على الدفاع عن مصالحها وقيادة نضالها نحو مجتمع خالٍ من الاستغلال والاضطهاد.

فالتاريخ علمنا أن تحرر العمال لن يتحقق إلا بنضالهم الواعي والمنظم، وأن مستقبل الإنسانية لن يُبنى بالحروب الإمبريالية، بل ببناء عالم تسوده العدالة الاجتماعية والتضامن الإنساني .

مارس 1965: قفزة نوعية في فكر الراعي السابق

(مقتطف من كتاب «الراعي الصغير الذي أصبح شيوعيًا»: لكاتبه علي فقير)

بعد 9 سنوات فقط من استقلال 1956 - استقلال رُسمت خطوطه العريضة بين فرنسا ووكلائها في المغرب خلال «مؤتمر إيكس ليه با» في أغسطس 1955 — أدرك الشعب المغربي عمومًا وشبابه خصوصًا الخدعة. الوطنيون الحاضرون في ذلك المؤتمر لم يؤدوا سوى دور الكومبارس. سيُسجل التاريخ أن الاستعمار الجديد «العالمي» وُلد في المغرب.

ومع صدور مرسوم عن وزارة التربية الوطنية، نزل تلاميذ الثانويات في الدار البيضاء إلى الشارع يومي 21 و22 مارس للاحتجاج. كانت تلك الشرارة التي أشعلت «النار في السهل كله». يوم 23 مارس، انضم المهمشون إلى الشباب. بلغت ثورة الشباب جميع مناطق المغرب واستمرت المظاهرات حوالي أسبوعين.

في مكناس، كان الراعي السابق يغادر كل صباح نحو 7:30 صباحًا إعدادية مولاي حفيظ راكضا إلى ثانوية مولاي إسماعيل. عند 7:45 يجد مئات الخارجيين أمام الثانوية. نحو 7:50 تُفتح البوابة الضخمة، فينضم مئات الداخليين. يبدأ الجميع بالصفير وترديد شعارات مناهضة للوزارة والدولة، ولا أحد يدخل القسم. تصل قوات القمع لكنها لا تجرؤ على دخول الثانوية؛ دورها ينحصر في قمع المظاهرات خارج المؤسسات.

كان التلميذ الجديد سعيدًا — سعيدًا بأن يصرخ بحقده على المخزن، سعيدًا بوجوده بين مئات الشباب الغاضبين من النظام السائد.

استمر إضراب التلاميذ أياما عدة.

سقط آلاف الضحايا في الدار البيضاء: قتلى، مفقودون، جرحى، معتقلون. وبعد 47 عامًا، لا يزال مصير عشرات المفقودين مجهولا. استُخدمت مروحيات لإطلاق النار دون إنذار على آلاف الأبرياء: كانت مجزرة حقيقية.

«انتفضت أحياء الصفيح في الدار البيضاء ضد غلاء الأسعار وعبرت عن معارضتها للملك. وساندها الطلبة المحتجون على تقليصات التعليم العالي. لقمع الاحتجاج، أمر الحسن الثاني بقمع وحشي أوقع — حسب BBC — أكثر من 1500 قتيل بين 21 و23 مارس. ورغم ذلك، اندلعت اضطرابات طلابية جديدة في يونيو، فدفعت الملك لإعلان حالة الطوارئ وتعليق البرلمان ومنح نفسه كل السلطتين التشريعية والتنفيذية.» (مقتطف من فريق برسبيكتيف موند)

يوم 29 مارس 1965، وبـ»دموع» في عينيه وسكين صغير في يده، ألقى الحسن الثاني خطابه الشهير. سيتكرر ظهور السكين الصغير لاحقًا في يد الملك كلما ألقى خطابًا تهديديا، حسب بعض المراقبين.

بداية أبريل 1965، استدعى الحسن الثاني زعماء الأحزاب (عبد الرحيم بوعبيد، علال الفاسي، أحرضان،...) إلى إفران. سيصبح القصر الذي يستقبل «الزعماء» كلما اشتعلت «البارَاكة» تقليدًا سياسيًا مغربيًا؛ يؤدون دور رجال الإطفاء. علال الفاسي وعبد الرحيم بوعبيد انتهيا إلى الدفاع عن النظام، واصطفا دائمًا إلى جانب القصر في الأزمات، ناهيك عن أحرضان والدكتور الخطيب (مؤسس العدالة والتنمية) من الخدم المطيعين.

من هذا الانتفاض والقمع والتواطؤ، استخلص الراعي السابق دروسًا: لم يكن وحده خائبًا من «الاستقلال»؛ لم يكن وحده حانقًا على الدولة؛ الطغاة ليسوا أقوياء كما نظن؛ الاتحاد يصنع القوة؛ والمعارضة القائمة لم تكن مستعدة لمواجهة المخزن حقا.

بالنسبة له، ولى زمن الملاحظات والأسئلة ومراجعات الحساب، وحانت ساعة الالتزام «بالجسد والروح» في حركة التغيير.

يوم 7 يونيو 1965، أعلن الحسن الثاني رسميًا حالة الطوارئ وجمّد الدستور وعلّق البرلمان. استمرت حالة الاستثناء من يونيو 1965 إلى يوليو 1970.

يوم 29 أكتوبر 1965، بعد الانتفاض بخمسة أشهر، اختُطف المهدي بن بركة على يد مجموعة من رجال الشرطة/العصابات المرتبطين بالأجهزة المغربية والفرنسية والأمريكية والصهيونية.

صار الطلاق بين الشباب و»الملك الشاب» نهائيًا، واستمر حتى وفاته في يوليو 1999.

(مترجم عن كتاب الراعي الصغير الذي صار شيوعيا لكاتبه الرفيق علي فقير أحد مؤسسي منظمة إلى الأمام، و عضو اللجنة المركزية لحزب النهج الديمقراطي العمالي.).

حدث الأسبوع

يوم الأرض في ظل حرب الإبادة: من الدفاع عن الأرض إلى الدفاع عن الوجود

المصطفى خياطي

يحلّ يوم الأرض الفلسطيني في 30 مارس من كل عام كتعبير عن لحظة مفصلية في تاريخ النضال الفلسطيني، حين انتفض الشعب سنة 1976 ضد سياسات مصادرة الأراضي والاقتلاع. غير أن إحياء هذه الذكرى اليوم يأتي في سياق مختلف وأكثر قسوة، حيث تتعرض فلسطين، وخاصة قطاع غزة، لحرب مدمرة تُطرح وصلت إلى حد الإبادة الجماعية. هذا التحول يمنح يوم الأرض دلالات أعمق، تتجاوز الذاكرة إلى سؤال الوجود ذاته.

في الأصل، كان يوم الأرض تعبيرًا عن التمسك بالأرض كركيزة للهوية والبقاء، في مواجهة سياسات تهدف إلى تفريغها من أصحابها. الأرض لم تكن مجرد مجال جغرافي، بل كانت شرطا ماديًا للحياة، ومصدرًا للعيش، وجذرًا للانتماء. لذلك شكّلت انتفاضة 1976 لحظة وعي جماعي بأن فقدان الأرض يعني فقدان القدرة على الاستمرار كشعب.

اليوم، وفي ظل الحرب الجارية، يبدو أن الصراع قد انتقل إلى مستوى أكثر عنفا وشمولية. لم يعد الأمر يقتصر على مصادرة تدريجية للأراضي أو التوسع الاستيطاني، بل أصبح يتعلق بتدمير شامل لشروط الحياة : القصف المكثف، تدمير البنية التحتية، استهداف المرافق الحيوية، وتهجير السكان قسرًا.

لم تعد الأرض فقط موضوع نزاع، بل تحولت إلى فضاء يُراد له أن يصبح غير قابل للحياة.

بهذا المعنى، يمكن القول إننا أمام انتقال من سياسة «الاستيلاء على الأرض» إلى سياسة «تفريغ الأرض من سكانها هذا المخطط الصهيوني إن لم يكن ما يسمى منتظم دولي قد باركه إجرائيا، فقد باركه بصمته . وهذا التحول يعيد طرح السؤال الجوهري الذي حمله يوم الأرض منذ بدايته : من يبقى على هذه الأرض؟ لكن بصيغة أكثر حدة: هل يمكن أصلا البقاء؟فالمستوطنون كانوا شعبا بلا أرض، فهل يريد تحويل فلسطين إلى أرض بدون شعب؟

كما أن يوم الأرض، الذي كان في بدايته حدثًا وحدويًا للفلسطينيين داخل أراضي 1948، يكتسب اليوم بعدًا أشمل. فالوضع الراهن أعاد توحيد التجربة الفلسطينية عبر مختلف الجغرافيات: غزة، الضفة الغربية، الداخل، والشتات.

لقد أصبح الدفاع عن الأرض مرادفا للدفاع عن الوجود الفلسطيني ككل، في مواجهة خطر الإلغاء.

من جهة أخرى، يفضح هذا السياق حدود النظام الدولي ومؤسساته، التي تبدو عاجزة عن وقف ما يجري، أو حتى عن فرض الحد الأدنى من الحماية للمدنيين الفلسطينيين . وهو ما يعمّق الشعور بأن القانون الدولي، في صورته الحالية، يظل خاضعًا لموازين القوى أكثر من كونه إطارًا للعدالة.

في قراءة أعمق، لا يمكن فصل الصراع على الأرض عن طبيعته المادية. فالأرض ليست مجرد رمز، بل هي وسيلة إنتاج ومصدر للثروة، والسيطرة عليها تعني التحكم في شروط الحياة الاقتصادية والاجتماعية. لذلك فإن ما يجري ليس فقط صراعًا سياسيًا أو هويّاتيًا، بل هو أيضا صراع على الموارد وإمكانية العيش.

في هذا السياق، يتحول يوم الأرض من ذكرى تاريخية إلى لحظة راهنة مكثفة، تختزل جوهر الصراع :

الدفاع عن الأرض لم يعد فقط دفاعًا عن الملكية أو السيادة، بل أصبح دفاعًا عن الحق في الحياة نفسه.

إن إحياء يوم الأرض اليوم هو، قبل كل شيء، فعل مقاومة للطمس والنسيان، وتأكيد على أن الأرض، رغم كل محاولات الاقتلاع، لا تزال مرتبطة بأصحابها، وأن الصراع عليها لم يُحسم بعد. وهو أيضا دعوة لإعادة التفكير في أشكال التضامن والنضال، بما يتناسب مع حجم التحديات التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

في الأخير، يذكّرنا يوم الأرض، في ظل هذه اللحظة الدامية، بحقيقة بسيطة لكنها حاسمة: من يفقد أرضه، يفقد شرط وجوده. ومن يدافع عن أرضه، إنما يدافع عن حقه في أن يكون.